الأمم المتحدة S/2009/132

مجلس الأمن

Distr.: General
9 March 2009
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال

أولا – مقدمة

١ – يقدم هذا التقرير عملا بالبيان الصادر عن رئيس مجلس الأمن المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ (S/PRST/2001/30) الذي يطلب فيه مجلس الأمن إليّ أن أقدم تقارير فصلية عن الحالة في الصومال. ويغطي التقرير التطورات التي طرأت منذ تقريري السابق، المؤرخ ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ (S/2008/709) ويركّز على التطورات السياسية بشكل خاص والتقدم المحرز في عملية جيبوتي للسلام. ويشمل التقرير ما يتصل بالموضوع من معلومات عن جهود بناء السلام والأمن، وحالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية فضلا عن أنشطة العمليات التي تضطلع بها وكالات الأمم المتحدة وبرامجها في الصومال. وكما هو مطلوب من جانب مجلس الأمن في الفقرتين ٥ و ٦ من قراره ١٨٦٣ (٢٠٠٩)، يعرض التقرير كذلك التقدم المحرز نحو تعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وتقديم الدعم لمؤسسات الأمن وسيادة القانون الصومالية وخطط الطوارئ من أجل إمكانية نشر عملية للأمم المتحدة لحفظ السلام.

ثانيا – التطورات الرئيسية في الصومال

ألف – التطورات السياسية

٢ – منذ تقريري السابق استجد عدد من التطورات في الصومال وخاصة استقالة الرئيس عبد الله يوسف أحمد وما تبع ذلك من انتخاب شيخ شريف شيخ أحمد خَلَفا له.

٣ – واتساقا مع الالتزامات المتعهد بها بموجب اتفاق جيبوتي بتاريخ ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، فقد أصدر أعضاء الحكومة الاتحادية الانتقالية والتحالف من أجل إعادة تحرير الصومال في اجتماع اللجنة الرفيعة المستوى إعلانا مشتركا بتاريخ ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ بشأن إنشاء حكومة وحدة وبرلمان شامل. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، وافقت

اللجنة المذكورة على المزيد من الطرائق الكفيلة بتعزيز التعاون السياسي. ولهذه الغاية قام الطرفان بإنشاء فريق عامل لوضع تفاصيل هياكل الوحدة.

٤ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ وضعت اللجنة الأمنية المشتركة مقترحات تفصيلية لدعم أعمال اللجنة الرفيعة المستوى وخاصة فيما يتعلق بتنفيذ اتفاق وقف المواجهة المسلحة، الموقع في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. وأنشأت اللجنة فريقا عاملا لدمج وإعادة تنظيم قوة الشرطة الصومالية، كما وافقت على وضع خطط تفصيلية لتشكيل قوات أمن وهياكل قيادية مؤقتة ومشتركة. كذلك وافقت اللجنة الأمنية على إنشاء بعثة للتحقق والرصد تتخذ مقرها في مقديشو من أجل تعزيز وقف شامل لإطلاق النار. ومع ذلك فإن الافتقار إلى الدعم المالي واللوجستي يؤدي إلى تأخير إحراز تقدم في جميع المجالات. ومن ثم يشكل تقديم دعم فوري لقوة الشرطة الصومالية والقوة الأمنية المشتركة أمرا حيويا لتأمين ما تم إحرازه من مكاسب سياسية وأمنية في إطار عملية السلام.

٥ - وفي أوائل كانون الأول/ديسمبر، عاد أعضاء التحالف من أجل إعادة تحرير الصومال بقيادة شيخ شريف شيخ أحمد إلى مقديشو للمرة الأولى منذ عامين ليبدؤوا تنفيذ اتفاق جيبوتي. وقد لقي الوفد استقبالا حارا في مطار مقديشو من جانب ممثلي الحكومة الاتحادية الانتقالية وكذلك من جانب أنصارهم في التحالف والسكان المحليين.

٦ - وكان الرئيس عبد الله يوسف أحمد قد أعلن رسميا استقالته في بيان ألقاه أمام البرلمان وأعضاء مجلس الوزراء في بايدوا يوم ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وذكر الرئيس أنه يستقيل لكي يتحاشى النظر إليه وكأنه ''عقبة أمام السلام'' في الصومال.

٧ - وفي أعقاب استقالة الرئيس، قام بأعمال الرئاسة رئيس البرلمان شيخ آدان مادوبي وجاء ذلك عملا بالمادة ٤٥ من الميثاق الاتحادي الانتقالي الذي يعطي الصلاحية للبرلمان بانتخاب رئيس جديد في غضون ٣٠ يوما. وفي ١٢ كانون الثاني/يناير، أعلن رئيس البرلمان تشكيل اللجنة البرلمانية للانتخابات الرئاسية التي أسندت إليها مهمة الإشراف على انتخاب رئيس جديد.

٨ - وفي ٢٦ كانون الثاني/يناير، صوّت البرلمان الانتقالي الاتحادي تأييدا لتوسيع عضويته بواقع ٢٧٥ مقعدا يخصص منها ٢٠٠ مقعد للتحالف بينما تم الاحتفاظ بالـ ٧٥ مقعدا المتبقية لأعضاء المجتمع المدني ولرجال الأعمال وللمرأة ولمجموعات المهجر ومجموعات المعارضة الأخرى. وفي ٢٧ كانون الثاني/يناير أقر البرلمان اقتراحا بتعديل الميثاق الاتحادي الانتقالي من أجل توسيع ولايته لمدة عامين حتى آب/أغسطس ٢٠١١ وأعقب ذلك أداء القسم من جانب الأعضاء الجدد المنتمين إلى التحالف في البرلمان.

٩ - وخلال المفاوضات، وجّه ممثلي الخاص أحمدو ولد عبد الله نداءا إلى الأطراف الصومالية لكي تتخلى عن مفهوم ''الفائز يحوز كل شيء'' وتسعى إلى التراضي بين الأطراف لإنهاء التراع الذي طال أمده في البلد.

١٠ - وفي ٣٠ كانون الثاني/يناير، وبعد جولتين من التصويت في جيبوتي، اختار البرلمان الموسع شيخ شريف شيخ أحمد رئيس التحالف من أجل إعادة تحرير الصومال رئيسا مؤقتا جديدا للبلاد وأدى القَسَم يوم ٣١ كانون الثاني/يناير. وفي خطابه الافتتاحي تعهد الرئيس ببناء حكومة شاملة وبأن يمد مد يده إلى الجماعات المتشددة المسلحة التي ما برحت تعارض محادثات السلام، فضلا عن العودة بالصومال إلى الحظيرة الإقليمية. وعقب تنصيبه حضر الرئيس مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي الذي عقد في أديس أبابا في الفترة من ٢ إلى ٤ شباط/فبراير.

١١ - ومنذ ذلك الحين رحب المجتمع الدولي بانتخاب الرئيس أحمد معربا عن استعداده للتعاون مع حكومته في جهودها لتحقيق السلام والاستقرار في الصومال.

١٢ - وفي ١٣ شباط/فبراير عين الرئيس عمر عبد الرشيد علي شرماكي رئيسا جديدا للوزراء، وقد أيد البرلمان التعيين البالغ أعضاؤه ٤٧٥ نائبا بأغلبية ٤١٠ من الأصوات مقابل ٩ أصوات وامتناع عضوين عن التصويت. وفي ٢٠ شباط/فبراير، أعلن رئيس الوزراء تشكيل مجلس الوزراء الجديد من ٣٦ عضوا وصدَّق البرلمان على ذلك يوم ٢١ شباط/فبراير. وفي ٢٣ شباط/فبراير عاد الرئيس أحمد إلى مقديشو وكان من المتوقع أن يتبعه في ذلك رئيس الوزراء وأعضاء مجلس الوزراء.

التطورات الأخرى

١٣ - في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، أعلنت حكومة إثيوبيا عزمها بدء سحب قواتها من الصومال مع نهاية العام. وفي ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ أخلت القوات الإثيوبية المواقع التالية في شمالي مقديشو: مصنع باسطا، حي كارارفات، مبنى هايلي باريسي وتقاطع التوفيق. ثم أكملت القوات انسحابها من جميع المواقع في مقديشو بعد يومين من ذلك التاريخ وأعقب ذلك أن أصدرت الحكومة الانتقالية الاتحادية والتحالف من أجل إعادة تحرير الصومال بيانا مشتركا بدعوة الأمم المتحدة إلى نشر حفظة السلام في الصومال كما أعلنا في البيان أن ''طرفي اتفاق جيبوتي يعملان من أجل اتخاذ مبادرة أمن مشتركة بعد انسحاب القوات الإثيوبية''.

١٤ - وفي أعقاب الانسحاب الإثيوبي من الصومال، تردد أن القادة التقليديين لعشيرة مودولود، وهي من فروع عشيرة الهاوى المسيطرة في مقديشو، حذروا من أنهم لن يتحملوا استمرار التمرد، كما أن مشايخ مقديشو والقادة الدينيين حثوا السكان على دفن خلافاتهم والعمل على تحقيق سلام كامل في البلاد، ويقال كذلك أن الجماعات النسائية في مقديشو ضمت صوتها إلى نداء المشايخ في مناهضة الهجوم على أفراد بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

١٥ - أما جماعة الشباب المتمردة، التي تعارض عملية جيبوتي، فقد سيطرت على بيدوا ونُفذت هذه السيطرة بصورة سلمية من خلال المفاوضات مع العشائر، ومع ذلك، فإن سقوط بيدوا والاستيلاء على مبنى البرلمان يمثلان نكسة للبرلمان الانتقالي الاتحادي الموسع مجددا مما يستبعد معه أن يعود إلى بيدوا في الأجل القصير.

١٦ - بيد أن جماعة الشباب لم تقم باجتياح البلاد في أعقاب انسحاب القوات الإثيوبية على نحو ما كان يُخشى منه من قبل، كما نشأ عدد من الميليشيات الجديدة، ذات القاعدة العشائرية أو الدينية ومنها مثلا السُّنة والجماعة وبدأت تعارض جماعة الشباب التي يقال إنها لا تستحوذ إلا على دعم شعبي ضئيل. ومع ذلك، فقد تعهدت الشباب بمواصلة التمرد مؤكدة معارضتها لعملية السلام.

١٧ - ثم جاء انسحاب القوات الإثيوبية من الصومال ليشكل مزيدا من الضغوط على قوات البعثة، التي ما زالت تهيئ سبل الأمن في المنشآت الحيوية بما في ذلك المطار والميناء والقصر الجمهوري، ومع ذلك، فالبعثة لن تستطيع توسيع منطقة عملياتها أو النهوض بولايتها كاملة إلا ريثما يتم دعمها بما يتسق مع قرار مجلس الأمن ١٨٦٣ (٢٠٠٩)، ومن المرجح أن تظل البعثة هي محور تركيز هجمات تشنها جماعة الشباب المتمردة.

١٨ - وفي ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، قامت ''بونتلاند'' بانتخاب عبد الرحمن محمد فارول رئيسا جديدا لها. وقد وجه السيد فارول رسالة إلى ممثلي الخاص يوم ٢٢ كانون الثاني/يناير، أعاد فيها التأكيد على مواصلة تأييد ''بونتلاند'' لأي ''جهود مشروعة ومجدية للمصالحة التي تمثل الشعب الصومالي''. وفي الرسالة ذاتها أعرب عن أسفه لأن ''بونتلاند'' ليست ممثلة على النحو الكافي في عملية المصالحة التي ترعاها الأمم المتحدة. وفي معرض الاستجابة، أبلغ ممثلي الخاص السيد فارول بأن ''بونتلاند'' هي موضع ترحيب للمشاركة في العملية وأن مكتب الأمم المتحدة على استعداد لتيسير مشاركة ممثليها. ومع ذلك، فقد رحب السيد فارول بتعيين الرئيس شريف أحمد متعهدا بالعمل مع الإدارة الجديدة.

باء – الحالة الأمنية

١٩ – ظلت الحالة الأمنية هشة خلال فترة التقرير، وقد استطاعت قوات التمرد فرض سيطرتها على المزيد من البلدات والمناطق، برغم أنها تواجه باضطراد مقاومة مسلحة من جانب العشائر والميليشيات المحلية الأخرى. وقد أكملت القوات الإثيوبية انسحابها من مقديشو يوم ١٥ كانون الثاني/يناير، وأفيد بأن آخر وحدات الجنود عبرت من الصومال إلى إثيوبيا يوم ٢٥ كانون الثاني/يناير.

٢٠ – وبرغم أنه لم يحدث قتال على نطاق واسع في مقديشو نتيجة الانسحاب الإثيوبي، فإن قوات التحالف وكذلك قوات الحكومة الانتقالية المؤقتة لم تستطع أن تنشر عناصرها على الفور إلى جميع المناطق التي أخلتها القوات الإثيوبية على نحو ما كان مخططا في الأصل. وقد تحركت ميليشيات العشائر بسرعة إلى المواقع الاستراتيجية في شمال مقديشو، واستطاع مشايخ العشائر أن يحتووا الحالة الأمنية من خلال المفاوضات. ولدى عودة الرئيس أحمد إلى مقديشو يوم ٧ شباط/فبراير، استطاع إشراك رؤساء العشائر وقادة المتمردين في محاولة للتصدي لشواغل الحالة الأمنية الفورية. ومع ذلك، فإن هجمات المتمردين على البعثة زادت في أعقاب انسحاب القوات الإثيوبية، حيث أفيد بوقوع ثمان هجمات كبيرة ضد قوات البعثة منذ منتصف كانون الثاني/يناير بما في ذلك عدة هجمات بالقنابل المزروعة على جوانب الطريق، فضلا عن حالة قصف انتحاري. وبرغم أن البعثة تفيد بأن قواتها ردت في إطار من ضبط النفس، فقد أفادت وسائل الإعلام المحلية بوقوع استجابات غير متناسبة أدت إلى وفاة مدنيين. وكان أسوأ الهجمات قد وقعت ضد البعثة في يوم ٢٢ شباط/فبراير مما أفضى إلى مقتل ١١ من حفظة السلام البوروندیين، فضلا عن إصابة عدد آخر. وما زالت مواقع البعثة في الميناء والمطار عرضة بصورة خطيرة لنيران المدفعية من المناطق المرتفعة المحيطة مما يمثل خطرا ملموسا على خط إمداد البعثة.

٢١ – وفيما يتجاوز مقديشو، فقد عمدت قوات التمرد إلى تدعيم وجودها في منطقة شبيلي الدنيا ووسعت كذلك وجودها إلى منطقتي بيي وغيدو. وفرضت جماعة الشباب سيطرتها على مرفأ ميركا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، حيث اجتاحت قواتها مجمّعات الوكالات الإنسانية، بما في ذلك مكتب برنامج الأغذية العالمي، حيث جردوا الحراس من أسلحتهم وسرقوا معدات الاتصالات إضافة إلى مبالغ نقدية وهددوا عدة موظفين وطنيين تحت طائلة السلاح. وفي بداية كانون الثاني/يناير أفادت تقارير وردت من كسمايو لتشير إلى أن ميليشيا الشباب قبضت على عدد يصل إلى ٣٠ شخصا في غارة استهدفت المنظمات غير الحكومية المحلية. ومنذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، كانت قوات الشباب في المناطق

الأخرى تلقى معارضة متزايدة من جانب العشائر المحلية، وفي منطقة جلجادود، اشتبكت قوات السُّنة والجماعة مع ميليشيات الشباب في قتال شرس في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، حيث قيل أن ٣٥ شخصا لقوا مصرعهم، إضافة إلى إصابة أكثر من ٦٠ شخصا في دوسمريب. وتشير أحدث التقارير إلى أن قوات الشباب تم طردها من معظم البلدات في منطقة جلجادود. وفي ٢٥ كانون الثاني/يناير، وفور انسحاب القوات الإثيوبية من بيدوا، أفيد عن وقوع حالات سلب ونهب واسعة النطاق بعد أن غادرت ميليشيات الحكومة الانتقالية البلدة إلى أن تمكنت قوات الشباب، من فرض سيطرتها من خلال التفاوض مع مشايخ العشائر المحلية.

٢٢ - وفي ضوء المخاطر الشديدة، فصلا عن تواصل الهجمات المباشرة، التي يتعرض لها العاملون في المجال الإنساني، اضطرت الأمم المتحدة إلى مواصلة خفض نشاط الأفراد والبرامج. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، قتل اثنان من موظفي برنامج الأغذية العالمي في حادثتين منفصلتين في مواقع توزيع الأغذية مما زاد معه العدد الإجمالي لموظفي الأمم المتحدة الذين لقوا مصرعهم في الأشهر الإثني عشر الأخيرة، إلى ثمانية أشخاص. وما زال هناك موظف واحد من الأمم المتحدة واقعا في الأسر منذ اختطافه رهينةً في حزيران/يونيه ٢٠٠٨.

ثالثا - بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال

٢٣ - وفقا لأحكام اتفاق وقف المواجهة المسلحة، المبرم بين الحكومة الاتحادية الانتقالية والتحالف من أجل إعادة تحرير الصومال، نجحت بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في مساعدة قوات الأمن المشتركة بين الطرفين في السيطرة على المناطق التي أخلتها القوات الإثيوبية.

٢٤ - رغم حقيقة ما صدر من تعهدات، فضلا عما قُدِّم من دعم مالي ولوجستي من جانب عدد من البلدان، فما زالت الموارد المتاحة تقل كثيرا عن احتياجات بعثة الاتحاد الأفريقي من أجل تحقيق النشر الكامل لعملياتها والإنفاق على تلك العمليات. وكان الاتحاد الأفريقي قد وجه نداء إلى مجلس الأمن طلبا للدعم السياسي والمالي واللوجستي لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وأشار عدد من البلدان، ولا سيما أوغندا وبوروندي ونيجيريا، إلى توافر القوات لأغراض الانتشار مع بعثة الاتحاد الأفريقي، ولكنها لم تتمكن من اتخاذ إجراءات في هذا الشأن نظرا لغياب المرافق اللازمة.

٢٥ - ومتابعة لقرار مجلس الأمن ١٨٦٣ (٢٠٠٩)، توجهت إلى المنطقة بعثة تقييم متعددة التخصصات وتابعة للأمم المتحدة من أجل تقدير الظروف اللوجستية والأمنية وغيرها من

ظروف العمليات في الصومال، والوقوف على قدرة الدعم الحالية لدى قوات الاتحاد الأفريقي. كما وضعت البعثة مقترحات بشأن الدعم الدولي للصومال، وسافرت إلى أديس أبابا لإجراء مشاورات مع كبار مسؤولي الاتحاد الأفريقي وحكومة إثيوبيا.

٢٦ - وسيواصل الاتحاد الأفريقي العمل عن كثب مع فريق المخططين التابع للأمانة العامة للأمم المتحدة في أديس أبابا من أجل توفير القوات واتخاذ الترتيبات اللوجستية والإدارية والمالية وغير ذلك من الترتيبات اللازمة لمواصلة الانتشار وتحويل بعثة الاتحاد الأفريقي إلى إحدى عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

رابعا - النتائج التي توصلت إليها بعثة التقييم التقني

٢٧ - وافق مجلس الأمن، في قراره ١٨٦٣ (٢٠٠٩)، على الخطوات المقبلة المتعلقة بالمسار الأمني في الصومال، التي وردت في رسالتي المؤرختين ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨(S/2008/804). وتتألف هذه الخطوات من: (أ) تزويد بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بمجموعة من عناصر الدعم من أجل تمكينها من مواصلة عملياتها؛ (ب) المساعدة في بناء مؤسسات الأمن وسيادة القانون في الصومال، ولا سيما القوات المشتركة للأمن والشرطة المنشأة في إطار عملية جيبوتي؛ (ج) تعزيز قدرات مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال من أجل تمكينه بفعالية من دعم عملية السلام؛ (د) مواصلة وضع خطط الطوارئ المتعلقة بعملية لحفظ السلام تتبع الأمم المتحدة، بما يشمل تحديد الظروف التي تكفل نجاح نشر تلك العملية. وقد طلب إليّ مجلس الأمن في قراره ١٨٦٣ (٢٠٠٩) أن أقدم، في موعد لا يتجاوز ٣٠ كانون الثاني/يناير، تقريرا عن تفاصيل مجموعة عناصر الدعم اللوجستي المقترح تقديمها لبعثة الاتحاد الأفريقي، وعن تنفيذ الخطط الواردة في رسالتي المؤرختين ١٩ كانون الأول/ديسمبر والمتعلقة بتوفير الدعم لمؤسسات الأمن وسيادة القانون في الصومال؛ وأن أقدم بحلول ١٥ نيسان/أبريل تقريرا عن إمكانية إنشاء عملية لحفظ السلام تتبع الأمم المتحدة في الصومال، بما في ذلك توصيات بشأن ولاية العملية ومهامها.

٢٨ - ومن أجل وضع خطط تفصيلية لكل تلك الطلبات، أوفدت الأمانة العامة بعثة تقييم تقني، شارك في قيادتها كل من إدارة عمليات حفظ السلام والمكتب السياسي، إلى أديس أبابا، ونيروبي، لإجراء مشاورات فيما بين الاتحاد الأفريقي، والمكتب السياسي، وفريق الأمم المتحدة القطري، واللجنة الأمنية المشتركة، والجهات المانحة الرئيسية، وغير ذلك من العناصر الفاعلة ذات الصلة. وترد فيما يلي النتائج التي خلصت إليها بعثة التقييم في المجالات التي حددها المجلس.

٢٩ - نظرا للاعتبارات الأمنية، لم تتمكن بعثة التقييم من زيارة مقديشو. إلا أن أعضاء اللجنة الأمنية المشتركة الذين سافروا من الصومال، إضافة إلى قائد قوة بعثة الاتحاد الأفريقي وكبار المسؤولين العسكريين الإثيوبيين، أطلعوا بعثة التقييم على تقديرهم للحالة الأمنية والسياسية على أرض الواقع. ولسوف تسعى الأمانة العامة مجددا لإيفاد فريق صغير للتقييم إلى مقديشو قبل أن أقدم تقريري إلى المجلس في نيسان/أبريل، على النحو المطلوب في الفقرة ٥ من القرار ١٨٦٣ (٢٠٠٩).

ألف - تقديم الدعم إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال

٣٠ - عقدت بعثة التقييم مشاورات مستفيضة مع مفوض السلام والأمن للاتحاد الأفريقي، وكبار موظفيه، إضافة إلى الممثل الخاص للاتحاد الأفريقي للصومال، وقائد قوة بعثة الاتحاد الأفريقي، فضلا عن المانحين وأصحاب المصلحة الآخرين. وترد تفاصيل توصيات بعثة التقييم، فيما يتعلق باحتياجات بعثة الاتحاد الأفريقي وآليات الدعم المقترحة، في رسالتي الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن، المؤرخة ٣٠ كانون الثاني/يناير (S/2009/60). وتبين تلك الرسالة مجموعة اللوجستيات المقترحة المقرر تمويلها من الأنصبة المقررة، فضلا عن الاحتياجات المحددة التي يتعين تلبيتها من خلال التبرعات المقدمة إلى الصندوق الاستئماني الذي أنشأه المجلس. كما ألقت الضوء على الاحتياجات العسكرية التي سيلزم الوفاء بها عن طريق المساعدة الثنائية من الدول الأعضاء.

٣١ - ومن أجل إدارة هذه المجموعة من المساعدات المقدمة إلى بعثة الاتحاد الأفريقي، أوصت بعثة التقييم بإنشاء مقر مستقل ومكرس للدعم الميداني، يتمركز في نيروبي إلى أن تسمح الأحوال الأمنية، لينشر عندئذ عناصر من جانبه في مقديشو تكون بمثابة حلقة وصل مع مقر بعثة الاتحاد الأفريقي، وتكفل توصيل الدعم، بما في ذلك الدعم المقدم من المقاولين التجاريين. وسيتخذ عنصر اتصال صغير من أديس أبابا مقرا له إلى جانب الأجهزة القائمة التابعة للأمم المتحدة من أجل دعم الاتحاد الأفريقي. وسيعمل هذا التشكيل على تيسير التخطيط لتحوّل بعثة الاتحاد الأفريقي في الوقت المناسب إلى عملية لحفظ السلام تتبع الأمم المتحدة. وعلى النحو المطلوب في قرار مجلس الأمن ١٨٦٣ (٢٠٠٩)، سيبقى مخططو الأمم المتحدة مشاركين الاتحاد الأفريقي في موقعهم، مع ضرورة ترشيد أعمال الفريق من أجل تجنب ازدواج المهام.

باء – المساعدة في بناء مؤسسات الأمن وسيادة القانون في الصومال

٣٢ – تتألف الترتيبات الأمنية الانتقالية التي أنشأها الطرفان الصوماليان في إطار عملية جيبوتي من ثلاث مؤسسات رئيسية: اللجنة الأمنية المشتركة، وقوات الأمن المشتركة، وقوة الشرطة الصومالية. ويتمثل دور تلك المؤسسات في تحقيق أهداف اتفاق جيبوتي، بما في ذلك تعزيز بيئة يسودها السلام، وتيسير حماية المدنيين، وتوصيل المساعدة الإنسانية. وقد شددت بعثة التقييم على ضرورة أن تركز المساعدة الدولية المقدمة إلى المؤسسات الثلاث على المساهمة في تحقيق تلك الأهداف، وأن تمضي في أعمالها استنادا إلى إطار سياسي ملائم، ومساءلة في مجال حقوق الإنسان، وتجنيد جامع، وتمويل مستدام. وبالإضافة إلى ذلك، يتعين أن يضع بناء تلك المؤسسات الأسس ولهيكل واستراتيجية لقطاع الأمن يتسمان بالاستمرارية في الأجل الطويل والملكية الوطنية. ويتعين بذل جهود تكفل وجود آليات وقدرات للمراقبة المدنية في نظامي العدالة والسجون.

٣٣ – وتستهدف توصيات بعثة التقييم تعزيز قدرات المكتب السياسي على دعم عملية جيبوتي، والتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمساعدة في تطوير مجالات قطاع الأمن، وحقوق الإنسان، والعدالة والإصلاحيات، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإجراءات مكافحة الألغام. كما توضح المساعدة المطلوبة من الشركاء الثنائيين في بناء المؤسسات الأمنية الانتقالية في الصومال. وعلى صعيد القطاع بأكمله، تنوه بعثة التقييم بأن البرنامج الإنمائي اضطلع بالفعل بنشاط ملموس من خلال برنامجه الخاص بالأمن وسيادة القانون، وترى أن أي أنشطة إضافية ينبغي أن تكون مكّملة للمشروعات القائمة وأن تتجنب الازدواج.

٣٤ – من هنا يتعين أن تشكل تلك التوصيات أساسا لتعزيز المكتب السياسي، ولتوجيه نداء إلى مانحي الصندوق الاستئماني المتوخى في القرار ١٨٦٣ (٢٠٠٩).

٣٥ – وجدير بالذكر أن التنفيذ الكامل للإجراءات التي أوصت بها بعثة التقييم سيتطلب نشر موظفين دوليين في الصومال بأعداد أكبر، وهذا غير ممكن في ظل الظروف الأمنية الراهنة. ويعد تحسن الأحوال الأمنية، وإحراز تقدم في عملية السلام، وانخفاض المخاطر التي يتعرض لها موظفو الأمم المتحدة، شروط يجب توافرها مسبقا من أجل التوسع تدريجيا في الأنشطة، ولإتاحة إمكانية وصول موظفي الأمم المتحدة إلى مقديشو؛ وبالمقابل، فإن استمرار الأحوال الأمنية أو تدهورها على وضعها الحالي سيتطلب إعادة تقييم بل واحتمال تعليق لبعض البرامج المتوخى تنفيذها، بينما يمكن تنفيذ عناصر أخرى بالغة الأهمية عن بعد وخاصة في مجال حقوق الإنسان.

إصلاح قطاع الأمن

٣٦ - يمثل وضع إطار لحسن إدارة قطاع الأمن هدفا رئيسيا من أجل تعزيز الاستقرار في الصومال. فبينما يعوق انعدام الأمن وغياب القدرات المحلية في أداء قطاع الأمن لدوره كاملا، يتعين أن تكون الأمم المتحدة مستعدة من البداية لإسداء المشورة وتقديم المساعدة للطرفين الصوماليين في المسائل المتعلقة بإصلاح قطاع الأمن، بما فيها جانب المساءلة والأطر القانونية والمراقبة، وللتخطيط لإجراء تقييم لقطاع الأمن على الصعيد الوطني عندما تسمح الظروف، وذلك دعما للسلطات المحلية. ومن ثم أوصت بعثة التقييم بأن يوفد فورا إلى المكتب السياسي مستشار لشؤون إصلاح قطاع الأمن من أجل إسداء المشورة على الصعيد الاستراتيجي للممثل الخاص للأمين العام وكبار الموظفين، وإلى اللجنة الأمنية المشتركة وإلى سائر النظراء الصوماليين المعنيين.

اللجنة الأمنية المشتركة وقوات الأمن المشتركة

٣٧ - تمثلت الأولوية الأكثر إلحاحا، التي طرحتها بعثة التقييم، في ضرورة تحديد الموارد اللازمة لدعم عمليات اللجنة الأمنية المشتركة والإبقاء على القوات القائمة التابعة للحكومة الاتحادية الانتقالية والتحالف من أجل إعادة تحرير الصومال في مقديشو، التي تتولى تأمين المواقع التي أخلتها القوات الإثيوبية. وقد تدخلت بعثة الاتحاد الأفريقي، كتدبير مؤقت، من أجل توفير الغذاء والماء والوقود، على أن يموَّل ذلك من الشركاء الثنائيين. وقد أوضح كل المتحاورين مع بعثة التقييم أن مثل هذا التدبير سيكون لازما للحيلولة دون الهروب من الخدمة وتفكك تلك القوات.

٣٨ - كما أوصت بعثة التقييم بأن تركز المساعدات على الأولويات الثلاث التالية: أولا، يلزم توفير التمويل والدعم اللوجستي الأساسيَّين لتمكين اللجنة الأمنية المشتركة من الحفاظ على تماسكها ومن العمل بفعالية في مقديشو. ويتوازى مع ذلك، ضرورة أن تسدي الأمم المتحدة المشورة من أجل تمكين اللجنة من إدارة قوات الحكومة الاتحادية والتحالف الخاضعة لسيطرتها، بما يشمل الاضطلاع بأعمال التسجيل، ودفع الأموال، والتجنيد/الفحص، والدمج الرسمي لتلك القوات في قوات الأمن المشتركة وقوامها ٠٠٠ ٥ فرد وفق ما نصت عليه عملية جيبوتي.

٣٩ - ثانيا، سيظل تقديم الدعم الأساسي للقوات القائمة التابعة للحكومة الاتحادية والتحالف أمرا لا غنى عنه في الأجل القصير إلى أن تُنشأ قوات الأمن المشتركة وتضطلع بمهامها. وقد أشار بعض المانحين إلى استعدادهم للاستمرار في توصيل الدعم عن طريق بعثة الاتحاد الأفريقي. إلا أن سداد المرتبات ما زال مسألة عالقة بالغة الأهمية. فقد طلب المانحون

إلى الأمم المتحدة المساعدة في وضع آلية تكفل الشفافية في استخدام الاتحاد الأفريقي للأموال المنفقة في هذا الصدد. وقد أوصت بعثة التقييم بأن تتولى جهة استشارية وضع تلك الآلية.

٤٠ - ثالثا، وعقب إنشاء قوات الأمن المشتركة، سيعمل المكتب السياسي على تيسير المناقشات التي تزود بين اللجنة الأمنية المشتركة والشركاء الثنائيين، بحيث تستهدف تحديد الشركاء الدوليين القادرين على مساعدة الطرفين الصوماليَّين في تدريب قوات الأمن المشتركة ومساعدتها، في إطار النهج المتبع في تقديم المساعدة إلى سيراليون وليبريا. وهناك نماذج متنوعة ممكنة تتراوح بين تلك التي تشمل التدريب الذي يتولاه بشكل كامل أحد المانحين الثنائيين وبين النماذج التي تستند بقدر كبير إلى ما تقدمه قوات بعثة الاتحاد الأفريقي بتمويل ومعدات من المانحين. ووفقا للقرار ١٨٦٣ (٢٠٠٩)، ستُنشأ آلية لصندوق استئماني تابع للأمم المتحدة، يديره المكتب السياسي، من أجل توجيه المساعدة المقدمة من المانحين إلى تلك العملية.

قوة الشرطة الصومالية

٤١ - قررت اللجنة الأمنية المشتركة خلال حلقة العمل المعقودة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، في نيفاشا، كينيا، وتولى تيسير انعقادها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إنشاء قوة شرطة مدنية قوية قوامها ١٠ ٠٠٠ فرد وتعمل في إطار القوانين الصومالية وطبقا للمعايير الدولية. وفي الوقت الحاضر، تتألف قوة الشرطة الصومالية المدعومة دوليا من ٢ ٧٧٠ من ضباط شرطة الحكومة الاتحادية الانتقالية المدربين في إطار برنامج سيادة القانون والأمن التابع للبرنامج الإنمائي. ولكن الشرطة في حاجة ماسة إلى المزيد من المعدات والهياكل الأساسية. ورغم أن الضباط لم يتقاضوا رواتبهم خلال عام ٢٠٠٨، إلا أن حالات السداد قد استؤنفت الآن بأثر رجعي. كما عاود البرنامج الإنمائي، في تعاون وثيق مع وحدة الشرطة التابعة للاتحاد الأفريقي، عملية تدريب المدربين، وهو الآن بصدد اختيار مجندين إضافيين يبلغ عددهم ٢ ٠٠٠ فرد للتدريب خلال الأشهر الثلاثة المقبلة في الصومال، ولكن هذا يخضع لتأكيد توافر التمويل لدفع الرواتب. وتقوم شرطة الاتحاد الأفريقي بالمساعدة في عمليات الرصد والتوجيه وإسداء المشورة للضباط المتدربين الذين ما زالوا في الخدمة.

٤٢ - وفي الأجل القصير، تحتاج قوة الشرطة الصومالية إلى تقديم المشورة ومواصلة التدريب والدعم اللوجستي من خلال صندوق استئماني. وهناك تحدّ فوري يتمثل في وضع آليات للإدارة المدنية والمساءلة. كما ستكون إدارة الشؤون المالية والإدارية من الأولويات. وفي الأجل المتوسط، ستكون الهياكل الأساسية وتدريب الشرطة المتخصصة أمرين لا غنى

عنهما؛ وفي الأجل الطويل، ينبغي أن ينفذ برنامج كامل لإصلاح الشرطة وإعادة هيكلتها وفقا لاستراتيجية قطاع الأمن الوطني في الصومال.

٤٣ - وقد شددت بعثة التقييم التقني على ضرورة تنسيق المساعدة بين الجهات الفاعلة الدولية بما فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة عمليات حفظ السلام والاتحاد الأفريقي والمانحون الثنائيون. وفي هذا الصدد، أوصت بعثة التقييم التقني بضرورة أن يشكل البرنامج التدريبي للبرنامج الإنمائي الأساس لمواصلة تقديم الدعم لقوة الشرطة الصومالية. وسيقوم البرنامج الإنمائي، في ظل تقسيم واضح للعمل، بتدريب ٠٠٠ ٤ ضابط إضافي في عام ٢٠٠٩ بينما ستساعد شرطة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال اللجنة الأمنية المشتركة على تسجيل أفراد الشرطة المتدربين وإسداء المشورة لهم وتوجيههم، ووضع خطط للإصلاح وإعادة الهيكلة. ويعتزم الاتحاد الأفريقي نشر ٢٧٠ من استشاريي ومعلمي الشرطة التابعين لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لتحقيق هذا الغرض. وسيقوم مستشارون إضافيون لشرطة الأمم المتحدة منتدبون أصلا لمكتب الأمم المتحدة السياسي في الصومال، من قدرة الشرطة الدائمة، بدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وإسداء المشورة إلى اللجنة الأمنية المشتركة. كما سيدعم خبراء شرطة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي قيام اللجنة الأمنية المشتركة وقوة الشرطة الصومالية بتحليل الاحتياجات التدريبية المتوسطة الأجل.

حقوق الإنسان

٤٤ - لاحظت بعثة التقييم التقني أن حالة حقوق الإنسان في الصومال كانت من أكثر الحالات عرضة للإهمال في العالم، وذلك في ضوء مدى الفظائع التي ارتكبت على مر السنين. ويجب أن تبقى حقوق الإنسان قضية أساسية سواء على جدول أعمال عملية سلام جيبوتي أو بالنسبة للمؤسسات الانتقالية.

٤٥ - وفي داخل الصومال، يتألف وجود الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان حاليا من اثنين من المستشارين الصوماليين في مجال حقوق الإنسان تابعين للبرنامج الإنمائي، يتمركزان في غاروي (بونتلاند) وهرجيسه (صوماليلاند)، ويتمثل دورهما في ضمان إدراج حقوق الإنسان ضمن برامج البرنامج الإنمائي. ويضم مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال وحدة صغيرة لحقوق الإنسان متمركزة حاليا في مقره في نيروبي. وقد أوصت بعثة التقييم التقني بتعزيز هذه القدرة بثلاث وظائف إضافية، مع التركيز على إدماج منظور حقوق الإنسان في المؤسسات الأمنية الانتقالية؛ ومواصلة تطوير آليات العدالة/المساءلة في سياق عملية جيبوتي بما في ذلك ما يتم من خلال زيادة توعية المجتمع المدني وبواسطة الفريق العامل المعني بالعدالة الذي أنشئ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

العدالة و الإصلاحيات

٤٦ - يشكل سوء حالة الأمن وحقوق الإنسان في جنوب وسط الصومال في الآونة الأخيرة تحديا كبيرا أمام لتقديم المساعدة الدولية لقطاع العدالة في الصومال، بعد أن تم إجلاء الموظفين الدوليين من المنطقة. وعقب مقتل عدد من القضاة خلال عام ٢٠٠٨، انهار النظام القضائي الرسمي المدني في الصومال انهيارا تاما، وإن كانت هناك بعض التقارير عن عقد جلسات في مقديشو وبايدوا. وفي عام ٢٠٠٨، قدم البرنامج الإنمائي المساعدة للتدريب والمراقبة والدعم اللوجستي في المجال القضائي، وعلى الرغم من الوضع الأمني الراهن، لا يزال البرنامج يدعم مقدمي الخدمات القانونية المحلية في بيدوا ومقديشو وفي كليتي الحقوق بجامعتي مقديشو. وقد بدأ المكتب، بالاشتراك مع البرنامج الإنمائي، في إجراء اتصالات مع السلطات القضائية الصومالية بشأن معايير حقوق الإنسان، إلا أن خطط إصلاح الهياكل الأساسية للمحاكم تم تعليقها لأسباب أمنية. ونظرا لتزايد أهمية مؤسسات وقدرات العدالة في مجال دفع عملية السلام، أوصت بعثة التقييم التقني بتعيين مستشار للشؤون القضائية في مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال من أجل إسداء المشورة التقنية إلى الممثل الخاص للأمين العام، ولوضع الخطط اللازمة لنشاط البرنامج في المستقبل، على أن يتم ذلك بالتنسيق الوثيق مع البرنامج الإنمائي.

٤٧ - وفيما يتعلق بنظام الإصلاحيات، أسفرت سنوات من الصراع وسوء الإدارة مقترنة بالتردي الذي أصاب الهياكل الأساسية عن ظروف بالغة السوء في سجون الصومال حيث تفتقر السجون عموما إلى المرافق والمعدات الطبية الأساسية بل إلى مرافق المياه والصرف الصحي، ومن ثم تعجز عن تلبية الحد الأدنى من المعايير المطلوبة بموجب القواعد الدنيا النموذجية لمعاملة السجناء لعام ١٩٥٥. وهناك خطر من تفاقم أزمة حقوق الإنسان داخل نظام السجون؛ وإن كانت بعثة التقييم التقني قد لاحظت رغبة الأطراف الصومالية في قبول الدعم الدولي وخاصة في مجالات تدريب موظفي السجون الوطنية وتحسين الهياكل الأساسية للسجون، بما في ذلك أمن المؤسسات المذكورة. وأوصت بعثة التقييم التقني بتعيين مستشار إصلاحيات بالمكتب السياسي للتواصل مع الجهات الفاعلة الوطنية، وإسداء المشورة للممثل الخاص للأمين العام، والعمل على وضع إطار للتعاون المشترك مع البرنامج الإنمائي، الذي أجرى تقييمات للسجون ويسّر إعادة إعمار بعضها في جنوب وسط الصومال وهرجيسة ''صوماليلاند'' وغاردو ''بونتلاند''.

نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

٤٨ - يمثل تنفيذ برامج مستدامة لنزع سلاح مختلف الجماعات المسلحة في الصومال وتسريحها وإعادة إدماجها، ومراقبة الأسلحة الموجودة بحوزة المدنيين، أمورا أساسية لإقرار سلام دائم. وسيتطلب تخطيط وإنشاء برنامج لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في الصومال قدرا كبيرا من المساعدة من جانب المجتمع الدولي؛ بالتزامن مع تطوير القوة الأمنية المشتركة؛ ومجموعة متنوعة من النُهج المتبعة، بما في ذلك جميع البرامج التقليدية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وبرامج الأمن ومراقبة الأسلحة بالمجتمع الأقل اتساما بالطابع التقليدي، بحيث تؤخذ في الاعتبار حالة البلد المعقدة والدروس المستفادة من الجهود السابقة للأمم المتحدة تمشيا مع المعايير المتكاملة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وقد شرع البرنامج الإنمائي في التخطيط لمتطلبات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جنوب وسط الصومال مع جميع الشركاء المعنيين. كما دعّم البرنامج الإنمائي إعادة إدماج ما يقرب من ١ ٨٠٠ من قوات الأمن السابقة في صوماليلاند وبونتلاند ونحو ٥٠٠ من أفراد الميليشيات التي تعمل لحسابها الخاص في مقديشو. وقد تم منذ ذلك الحين تعليق تنفيذ جهود نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وبرامجها في جنوب وسط الصومال لأسباب أمنية. وأوصت بعثة التقييم التقني، تمشيا مع القرار ١٨٦٣ (٢٠٠٩)، بضرورة أن يُعطى المكتب السياسي الأولوية الفورية لبناء قدرات اللجنة الأمنية المشتركة في مجال برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ولدعم إنشاء هيئات تنفيذ البرنامج وتيسير التخطيط المبكر وجهود الإعلام، وذلك بالتنسيق مع البرنامج الإنمائي.

الإجراءات المتعلقة بالألغام

٤٩ - حظيت أنشطة الإجراءات المتعلقة بالألغام في جنوب ووسط الصومال، التي يقودها البرنامج الإنمائي، بالنجاح والقبول النسبي لدى مختلف الأطراف على الجانبين المتعارضين. ولكن نظرا للحالة الأمنية، علق البرنامج الإنمائي أنشطته في جنوب وسط الصومال في أواخر عام ٢٠٠٨. فيما يعكف البرنامج المذكور على المشاركة في تنفيذ برنامج الإجراءات المتعلقة بالألغام مع دائرة الأمم المتحدة المتعلقة بالألغام في إطار تقسيم المسؤوليات، وستجري البعثة الإجراءات المتعلقة بالألغام في جنوب وسط الصومال، كما سيجري البرنامج الإنمائي الإجراءات المتعلقة بالألغام في بونتلاند وصوماليلاند. وتضطلع البعثة بإدارة برنامج الإجراءات المتعلقة بالألغام في جنوب وسط الصومال اعتبارا من ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٩، مع فترة انتقالية مقررة حتى ٣١ آذار/مارس. وسيواصل البرنامج العمل من خلال مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع من المكاتب القائمة في بايدوا، أو في موقع بديل بالمنطقة إذا سمحت الظروف الأمنية بذلك. وتجري حاليا أنشطة البرنامج الإنمائي في صوماليلاند وبونتلاند.

جيم – بناء السلام في "صوماليلاند" و "بونتلاند"

٥٠ – نوهت بعثة التقييم التقني بالأنشطة المستفيضة التي يبذلها حاليا فريق الأمم المتحدة القطري في صوماليلاند وبونتلاند في إطار خطة الأمم المتحدة للمرحلة الانتقالية ٢٠٠٩/٢٠١٠، وتشمل ما يلي: الرصد وبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان؛ وتدريب موظفي السجون وبناء سجنين نموذجيين؛ والعمل المتقدم لتدريب وتطوير الشرطة وبناء القدرات الخاصة بوزارات الداخلية. وفي حين أن مجلس الأمن يركز حاليا على التطورات الحاصلة في جنوب وسط الصومال، أشارت بعثة التقييم التقني إلى ضرورة تقديم المساعدة لترسيخ الاستقرار النسبي الذي أبدى شعب صوماليلاند وبونتلاند تصميما ملحوظا للحفاظ عليه وإدامته. ولتحقيق هذه الغاية، أوصت بعثة التقييم التقني بقيام مكتب دعم بناء السلام في الأمم المتحدة بالنظر في استخدام موارد متاحة من صندوق بناء السلام للتوسع في أنشطة توطيد السلام التي يضطلع بها فريق الأمم المتحدة القطري.

دال – فرقة العمل البحرية

٥١ – أشرت في رسالتي المؤرخة ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ إلى أن من الوسائل الممكنة لدعم البعثة ودعم عملية السلام في الصومال إنشاء فرقة عمل بحرية تشتمل على عنصر تتوافر لديه إمكانية القيام بمهام في مقديشو. والغرض من تشكيل هذه القوة هو اضطلاعها بالمهام التالية: دعم البعثة في أقسى الظروف؛ ودعم الأنشطة التي يضطلع بها مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال في إطار عملية السلام؛ وإقامة الاتصالات مع قوة الأمن المشتركة عندما يتم إنشاؤها؛ وتقييم الحالة الأمنية؛ وقياس مدى قبول وجود قوّة برية لتحقيق الاستقرار. ولسوف يتاح من خلالها توفير عناصر تضطلع بمهامها من البحر في المرحلة الأوّلية بحيث يمكن نشرها في نهاية المطاف كقوة برّية لتحقيق الاستقرار وآلية متابعة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

٥٢ – وبعد إجراء مناقشات مع بعثة الاتحاد الأفريقي، لاحظت بعثة التقييم أنه إذا عُزّزت قدرات بعثة الاتحاد الأفريقي وجرى تحسينها على النحو المتوخى، ستنتفي الحاجة لهذه القدرة ذات الأساس البحري. ومع ذلك، قد يرغب المجلس في النظر مجدّدا في هذا الخيار إذا ما تدهورت الحالة الأمنية. وفي الوقت ذاته، هناك حاجة ماسّة لتعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي بقدرة بحرية ساحلية لحماية وسائل النقل وخطوط الإمداد كما جاء في رسالتي المؤرخة ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ الموجهة إلى المجلس.

هاء – الخطة الاحتياطية لإنشاء عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة

٥٣ – فيما يتصل بطلب مجلس الأمن تقديم تقرير بحلول ١٥ نيسان/أبريل عن إمكانية إنشاء عملية حفظ السلام تابعة للأمم المتحدة، أشارت بعثة التقييم إلى الحاجة لتهيئة الظروف الأساسية التي تسمح لعمليات حفظ السلام بأداء مهامها على نحو فعّال. وسيكون من النقاط المرجعية الهامة في هذا الصدد ما يلي: (أ) تشكيل حكومة وحدة وطنية في الصومال لا تكون محصورة في الأطراف الممَثّلة في عملية جيبوتي؛ (ب) إنشاء قوات الأمن المشتركة وبدء عملياتها في مقديشو؛ (ج) تنفيذ وقف إطلاق موثوق به للنار؛ (د) إزالة نقاط التفتيش غير القانونية؛ (هـ) اضطلاع الأطراف بجهود حثيثة للتواصل مع الجماعات التي لا تزال خارج عملية جيبوتي؛ (و) موافقة جميع الأطراف الرئيسية على نشر العملية، (ز) توافر عدد كاف من تعهّدات الدول الأعضاء بالمساهمة بالقوات والقدرات العسكرية المطلوبة.

٥٤ – وتعرض الفقرات ٥٥ إلى ٦٨ أدناه معلومات مستكملة عن خطة الطوارئ لعملية حفظ سلام يمكن نشرها في حال تحقّق الظروف الأساسية الواجب توافرها لكي تؤدي العملية مهامها بفعالية، وإذا ما قرّر مجلس الأمن ذلك.

العنصر العسكري

٥٥ – في ضوء المرحلة التي بلغتها الخطة الاحتياطية، يُتوقع من العنصر العسكري للبعثة أن يسهم في تهيئة بيئة آمنة دعماً لعملية السلام ولاستعادة مؤسسات الدولة في جميع أرجاء البلد. وتشمل المهام العسكرية الرئيسية تقديم الدعم للّجنة الأمنية المشتركة في رصد وقف إطلاق النار وتنفيذ الترتيبات الأمنية التي أنشئت بموجب اتفاق جيبوتي؛ وحماية أفراد الأمم المتحدة وممتلكاتها؛ ودعم طائفة واسعة من مهام بناء السلام، في ذلك ما يتصل بالانتخابات وبنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج/مراقبة الأسلحة. وسوف تتمثل النتيجة النهائية في إنشاء إدارة فعّالة وشاملة للجميع في طول البلد وعرضه، بحيث تضم مؤسسات أمنية اتحادية قادرة على الاضطلاع بالحد الأدنى من المسؤولية الأمنية في الصومال بما يتيح السحب التدريجي للعنصر العسكري التابع للأمم المتحدة.

٥٦ – ويقتضي الأمر مزيدا من استعراض المهام العسكرية المتّصلة بدعم الأنشطة الإنسانية وأنشطة إعادة الإعمار والتنمية، بما فيها تأمين المعونات، وعودة اللاجئين والمشردين داخليا وحماية المدنيين. وقد أفادت الجهات العاملة في المجال الإنساني بالصومال بأنه، رهنا بالظروف الأمنية، قد تؤدي مشاركة حفظة السلام في تأمين إيصال المساعدات الإنسانية، إلى تقليص حيز العمل الإنساني، كما أن إصدار تكليف بالتدخل المادي لحماية المدنيين قد يحدّ من إمكانية النظر إلى القوّة كطرف غير متحيز. وسوف يتضمّن تقريري الذي سأقدمه في نيسان/أبريل توصيات بشأن هذه المسائل على ضوء التطورات السياسية والأمنية.

٥٧ - وتقدر إدارة عمليات حفظ السلام أنه، رهنا بتنقيح ا المهام المحددة، من خلال عملية التخطيط المتكامل للبعثة وعملية التقييم التي ستُجرى على الأرض، فلسوف تدعو الحاجة إلى نحو ٥٠٠ ٢٢ جندي لتنفيذ العمليات في القطاعات الخمسة الموزّعة على مختلف أجزاء جنوب ووسط الصومال ويبلغ قوام كل منها حجم اللواء. وستكون مقديشو هي نقطة الانطلاق حيث ستتخذ القوة مقرّها وينتشر لواءان أحدهما لواء متنوع يتألف من كتيبة ميكنة وكتيبة مشاة وكتيبة بحرية لتأمين الموانئ والمطارات وكفالة حماية النقاط الرئيسية؛ والثاني لواء متجانس يتألف من ثلاث كتائب مشاة وثلاث سرايا ميكنة بوصفها قوة رد سريع. وتقوم كتيبة ميكنة إضافية بوظيفة احتياطي مسرح العمليات. وسيدعم أربعة من القطاعات عنصر طيران يتألف من طائرات هليكوبتر خدميّة وهجومية. وسوف تتطلب جميع القطاعات الخمسة مهندسي قتال ومهندسي إنشاءات.

٥٨ - وتدعو الحاجة إلى عنصر بحري يضم سفنا للّوجستيات وسفينة إنزال وزوارق للدوريات الساحلية وفرقاطات لحماية ما تقوم به الأمم المتحدة من نقل بحري لأغراض إعادة التموين وللأغراض الإنسانية. ويقدّم الدعم الطبي من خلال مستشفى من المستوى الثاني لكل قطاع ومستشفى من المستوى الثالث في مقديشو، مع توافر إمكانية الإجلاء الطبي الجوي. وستكون جميع وحدات الدعم اللوجستي عسكرية في المرحلة الأولية، ثم تتحول المهام إلى وظائف مدنية تعاقدية مع بدء تعيين الموظفين وإعادة بناء الهياكل الأساسية المحلية. وتشمل وحدات الدعم الأخرى الشرطة العسكرية؛ وسرايا لحراسة مقر كل قطاع؛ ووحدات لحفر الآبار؛ ووحدات لإبطال مفعول المعدّات المتفجرة ووحدات الإشارة.

اللوجستيات

٥٩ - وفقا للتصوّر المبدئي للدعم، سوف يزداد كثيرا التعويل على الإمكانات العسكرية. وفي المرحلة الأولية تتوسع التعاقدات اللازمة لتوفير دعم بعثة الاتحاد الأفريقي بحيث توفر دعما لإدارة عمليات حفظ السلام. وسيجري بشكل موسّع الاستعانة بعمليات النقل البحري الاستراتيجية إلى موانئ الصومال، فيما يتم التوزيع برّا إلى المناطق الإدارية بالقطاعات بالاستعانة بتجهيزات النقل البرّي والجوي العسكرية. ومن المرجح أن يقتضي الأمر إنشاء قاعدة للدعم خارج الصومال للتخفيف من الوجود المدني للأمم المتحدة ولإيجاد منطقة آمنة لتجميع الإمدادات والمعدّات قبل إدخالها منطقة العمليات. كما يستلزم الأمر أن تُوفّر للسفن التجارية التي ستنقل إمدادات الأمم المتحدة ومعدّاتها إلى الصومال حماية مضمونة وفعالة الاستجابة من جانب فرقة عمل بحرية. ويجب أن تزود جميع البلدان التي تقدم القوات العسكرية وقوات الشرطة بإمكانات الاكتفاء الذاتي، وأن يكون لديها معدّات احتياطية عالية الجودة والمتانة. وقبل النشر، ينبغي أن يُطلب إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يجري تقييما للأثر البيئي.

عنصر الشرطة

٦٠ - سوف تتضمّن عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام عنصر شرطة مدنية (شرطة الأمم المتحدة) يُنشر على أساس بيئة آمنة تكفلها قوات الأمم المتحدة. وستشمل مهام عنصر الشرطة توجيه قوة الشرطة الصومالية ورصدها وإسداء المشورة لها وتدريبها في مجال حفظ النظام وإنفاذ القانون، وعلى نحو يكمّل الأنشطة التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ مع إسداء المشورة للمؤسسات الصومالية وتقديم المساعدة لها في مجالات حفظ الأمن والنظام في المجتمعات المحلية وإجراء التحقيقات وإصلاح الشرطة وإعادة هيكلتها وإعادة بنائها؛ وتسهيل توفير المعدّات وإنشاء الهياكل الأساسية. ورهنا بالتقييم الذي سيجرى على الأرض، تشير التقديرات إلى أن قوام شرطة الأمم المتحدة قد يصل إلى ١ ٥٠٠ ضابط شرطة وأنها ستتألّف من وحدات من تشكيلات الشرطة قد يصل عددها إلى ٨ (قوام كل منها ١٤٠ فردا)، وهو ما يكفل الحماية لأفراد الأمم المتحدة ومعدّاتها إضافة إلى القيام بالدوريات المشتركة مع قوة الشرطة الصومالية.

العنصر المدني

٦١ - ستتضمن بعثة حفظ السلام عنصرا مدنيا ملائما يضم جميع المهام التي تقوم بها عادة عملية حفظ السلام المتعددة الأبعاد، وذلك رهنا باحتياجات عملية السلام وتكملةً للأنشطة التي يضطلع بها بالفعل فريق الأمم المتحدة القطري. وتتوقف تفاصيل المهام والوظائف التي سيضطلع بها تحديدا العنصر المدني ونطاق عملياته على ما سيطرأ من تطور على عملية السلام، وكذلك على ما سيجري من تفاعل مع الأطراف الوطنية النظيرة المعنية في الصومال. وستتحدّد كل هذه الأمور وفقا لذلك وتتبلور من خلال عملية التخطيط المتكامل للبعثة لكي تنعكس في تقريري الذي سأقدمه في نيسان/أبريل.

تصور لعملية نقل المهام

٦٢ - من المتوخّى، رهنا بتحقّق الظروف الأساسية وإصدار مجلس الأمن تكليفا بذلك، أن تنتقل مهام بعثة الاتحاد الأفريقي على الأرض إلى عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام، وأن يُعاد تعيين عناصر بعثة الاتحاد الأفريقي ضمن إطار عملية الأمم المتحدة. وسيتضمّن التقرير الذي سأقدمه في نيسان/أبريل تقديرا مفصلا وتوصيات مسهبة بشأن ما إذا كانت الظروف ذات الصلة متحققة في ذلك الوقت.

٦٣ - ولوضع خطة نقل المهام، سيتم في وقت مبكر توظيف قائد قوة الأمم المتحدة وموظفي التخطيط الرئيسيين الذين سيعيّنون في مقر البعثة، لكي يشاركوا في إنجاز الخطة قبل إيفادهم إلى الميدان. وستنتشر في مقديشو عناصر الأمم المتحدة المكلّفة ببدء القوة للعمل مع بعثة الاتحاد الأفريقي على تنفيذ عملية نقل الصلاحيات.

٦٤ - ويمكن وقت نقل الصلاحيات إعادة تعيين العناصر المستوفية لمعايير الأمم المتحدة من قوات بعثة الاتحاد الأفريقي ضمن إطار عملية الأمم المتحدة. وستُنشر وحدات عسكرية جديدة لتحلّ محل أي عناصر من قوات بعثة الاتحاد الأفريقي لا تكون مستوفية لمعايير الأمم المتحدة أو لتتيح التناوب معها. وستنقل قيادة العملية من الاتحاد الأفريقي إلى الأمم المتحدة عندما يصل مقر بعثة الأمم المتحدة إلى قدرته التشغيلية الأولية. وخلال هذه المرحلة الأولية، سيُوفد إلى البعثة فريق يمثل قدرة شرطية دائمة ليقوم بمهام شتى منها تنسيق تسلّم السلطات من شرطة الاتحاد الأفريقي وتهيئة المجال لنشر شرطة الأمم المتحدة. التي سيتم استيعاب ضباطها المنسوبين إلى مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال.

٦٥ - وتوحي الحالة الأمنية والإنسانية الراهنة، بأنه يُستحسن أن يتم النشر أولا في القطاع ٥ (منطقة بنادر/مقديشو) ثم القطاع ٤ (منطقتا شبيلى) الذي يضم ميناء ميركا وتوجد به أعداد كبيرة من المشردين داخليا؛ ثم القطاع ١ (منطقتا غالغادود وموودوغ) حيث توجد أكبر مخيمات المشردين داخليا؛ ثم القطاع ٢ (مناطق هيران وباي وباكول) الأقل أمنا؛ وأخيرا القطاع ٣ (منطقة جيدو ومنطقتا جوبا) بما في ذلك كيسمايو. ويمكن تغيير هذا التسلسل لعمليات النشر وفقا للحالة الأمنية وقت التنفيذ ولتوافر القوات.

أعمال التخطيط الجارية والخيارات البديلة

٦٦ - ستقوم الأمانة العامة باستكمال خطط الانتشار باستمرار لمراعاة تطورات الحالة على الأرض واحتياجات العملية السياسية. وسيتوقّف مفهوم العمليات الذي سيتحدد في نهاية الأمر، ثم العدد المطلوب من حفظة السلام على تلك التطورات. فإذا تحسّنت الحالة الأمنية، يقلّ حجم المطلوب من قدرات وعناصر فعالة لحماية القوات. وبالإضافة إلى ذلك، سيُعدّل عدد القطاعات وفقا لمنطقة العمليات. فعلى سبيل المثال، قد يُنشأ قطاع جديد ليغطي ''بونتلاند'' إذا اقتضت التطورات السياسية ذلك.

٦٧ - أمّا إذا حدث العكس ولم تتحسّن الحالة الأمنية الراهنة ولكن قرّر مجلس الأمن نشر عملية للأمم المتحدة لحفظ السلام، فسيلزم إنشاء قوة ذات قدرات أصلب مراسا من طراز ''القوات المتعددة الجنسيات'' لكي تتمكّن من الاضطلاع بولايتها وحماية نفسها. وهذا النوع من قوات الأمم المتحدة يتطلّب القدرات العسكرية المتوخّاة لقوات تحقيق الاستقرار المتعددة الجنسيات في تقريري المقدّم في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. وفي حال وقوع تدهور خطير في الحالة، قد يرتئي المجلس النظر مجددا في خيارات أخرى، بما في ذلك فرقة عمل بحرية.

٦٨ - وأود أن أنوه في هذا الصدد بما ذكره عدة أعضاء في المجلس بأنه لم يتم بعد البتّ في أمر نشر عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة، وأن مثل هذا القرار سيتّخذ على ضوء جميع الظروف القائمة. وريثما يتخذ المجلس قراره، ستواصل الأمانة العامة التخطيط لجميع الخيارات. ولسوف أطرح مزيدا من التوصيات، حسب الاقتضاء، في تقريري الذي سأقدّمه في نيسان/أبريل.

خامسا - أنشطة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي

٦٩ - اجتمع فريق الاتصال الدولي المعني بالصومال، برئاسة ممثلي الخاص، في نيويورك في ١٦ كانون الأول/ديسمبر. وفي البلاغ الذي أصدره في نهاية الاجتماع، أعرب فريق الاتصال، في جملة أمور، عن قلقه البالغ إزاء الخلاف المستمر بين قادة المؤسسات الاتحادية الانتقالية، وأهاب بهم أن يعملوا سويا من أجل السلام والاستقرار. ورحّب الفريق بالإعلان الصادر في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر بشأن تشكيل حكومة وحدة وبرلمان موسع، وكذلك باتفاق وقف إطلاق النار، وباتفاق ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر الذي وُضعت بموجبه آلية للتحقق من وقف إطلاق النار ورصده. وأعرب الفريق عن تقديره للعمل المهم الذي تضطلع به بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وحثّ المجتمع الدولي على إقرار الحاجة إلى توفير الموارد والدعم المادي لها. وأهاب الفريق كذلك بجميع الأطراف أن تسمح بوصول المعونة الإنسانية التي يحتاجها البلد بشدة بكل حرية ودون عراقيل؛ وأدان أعمال القرصنة، مشددا على الحاجة إلى اتباع نهج شامل في التعامل مع الأسباب الكامنة وراءها؛ ومعربا عن بالغ قلقه إزاء حالة حقوق الإنسان، داعيا إلى وضع حد لثقافة الإفلات من العقاب التي ما زالت سائدة.

٧٠ - ومنذ تقريري السابق، عمل فريق الأمم المتحدة القطري على إعادة تحديد الأولويات المدرجة في الخطة الانتقالية، في إطار الجهود التي يبذلها لدعم وتسريع وتيرة عمليتي الانتعاش والتنمية حيثما أمكن ذلك، لتكميل الأنشطة الإنسانية المضطلع بها حاليا. وقد ركّزت هذه العملية على إعطاء الأولوية للأنشطة المتصلة بإنقاذ الأرواح في ''صوماليلاند'' و ''بونتلاند''، وتلك التي تسهم في تقديم الخدمات الأساسية أو دعم الحفاظ على سبل المعيشة أو تعزيزها، وتلك التي تتيح تحقيق الاستقرار الأمني والمؤسسي، أو تعالج القضايا المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أو تتصل بالمنظور الجنساني وحقوق الإنسان في أوساط السكان المتضررين من حالة الطوارئ. وتجدر الإشارة إلى أنه بنهاية كانون الأول/ديسمبر، عُبّئت موارد مالية تقدر بنحو ١٤٧,٨ مليون دولار لتمويل أنشطة الإنعاش والتنمية في مختلف أنحاء الصومال، وهو ما يمثل ٧٦ في المائة من المبلغ المطلوب لتحقيق أهداف الخطة الانتقالية لعام ٢٠٠٨.

سادسا – الحالة الإنسانية

٧١ – يؤكد آخر تقييم للأمن الغذائي أجرته وحدة تقييم الأمن الغذائي التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، خلال الفترة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، أن أكثر من ٣ ملايين شخص في الصومال سيظلون في حاجة إلى المساعدة الإنسانية.

٧٢ – وكانت منطقتا مدج وجلجادود، الواقعتان وسط البلاد، أشد المناطق تضررا، بسبب استمرار الجفاف الذي ما فتئ يزداد حدة. كما زادت الحالة تدهورا في هاتين المنطقتين بسبب الصراعات الأخيرة التي أدت إلى تشريد أعداد ضخمة من السكان وإعاقة الأنشطة الاقتصادية تماما وتقييد سبل الحصول على إمكانات الاستجابة الإنسانية.

٧٣ – وتؤكد التقديرات التغذوية التي أُجريت خلال الفترة في شهري تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ أن معدلات حالات سوء التغذية الحادة في العديد من أنحاء البلد ما زالت تتجاوز عتبات الطوارئ. وما زالت المناطق الأكثر تضررا هي المنطقة الوسطى ومنطقة جيدو ومنطقة باكول، إضافة إلى منطقة جديدة مثيرة للقلق على طول ساحل ''صوماليلاند''. وما زال المشردون داخليا في منطقتي بوساسو وغالكاسيو يعانون من معدلات مرتفعة لحالات سوء التغذية الحادة. إلا أن بعض مظاهر التحسن في الحالة التغذوية قد سُجلت في الجنوب، ولا سيما في مناطق شبيلي، ويرجع ذلك إلى تضافر مجموعة من العوامل، منها الجهود الإنسانية المبذولة على نطاق واسع، وهي جهود ينبغي مواصلة تعزيزها للحيلولة دون مزيد من التدهور في الأوضاع. وقد أسهم في هذا التحسن الطفيف أن حلّ موسم ''دير'' وهو الموسم المطير، بشكل أقرب من المعتاد، إلى جانب تراجع أسعار المواد الغذائية المستوردة والمحلية على السواء، إلا أن تكلفة المواد الأساسية الغذائية وغير الغذائية ما زالت دون متناول العديد من سكان الحضر من الفقراء ومن الفئات الأكثر استضعافا.

٧٤ – كما استمرت القيود الأمنية في إعاقة تنفيذ العمليات الإنسانية في العديد من مناطق الصومال خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فقد قُتل ما مجموعه ٣٤ من العاملين في مجال تقديم المعونة في الصومال في عام ٢٠٠٨، واختُطف ٢٦ آخرون وما زال ١٣ منهم محتجزين في نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩.

٧٥ – وخلال الأسبوع الأول من كانون الثاني/يناير، قُتل اثنان من موظفي برنامج الأغذية العالمي بوحشية في جنوب الصومال أثناء مراقبتهم عمليات توزيع المعونة الغذائية. وعلى أثر ذلك، قرر البرنامج مواصلة عملياته إلى أن تُوزَّع كل معونات الأغذية في جنوب وسط الصومال (ما مجموعه ٠٠٠ ٥٧ طن)، مع المطالبة بتقديم ضمانة خطية من جميع الجهات

المسؤولة عن مناطق جنوب وسط الصومال توفر بموجبها بيئة آمنة لعمليات البرنامج. وفي حال عدم تقديم هذه الضمانة، فإن عملياته في تلك المنطقة بالذات ستتوقف، مما سيترتب عليه عواقب وخيمة، ذلك أنه في عام ٢٠٠٨، قام البرنامج بشحن نحو ٠٠٠ ٢٦٠ طن من الأغذية إلى الصومال، وهو ما يمثل تقريبا أربعة أضعاف الكمية التي شُحنت في عام ٢٠٠٧، فوصلت إلى أكثر من ١,٥ مليون صومالي من المعونات الغذائية الشهرية.

٧٦ - ويُتوقع أن يعود المشردون داخليا إلى مقديشو خلال الأشهر القادمة، ولو بأعداد صغيرة. وخلال كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، عاد إلى المدينة أكثر من ٠٠٠ ١٦ مشرد داخلي. ويتواصل تقديم مساعدة غذائية يومية إلى ٠٠٠ ٨٠ من المستفيدين المهددين بالخطر.

٧٧ - ورغم عودة المشردين، فإن الحالة الأمنية في المدينة ما زالت هشة للغاية. فخلال الأسبوع الأخير من كانون الثاني/يناير، فرّ نحو ٠٠٠ ١٠ مدني من مقاطعتي داركنلي وواداجير، الواقعتين شمال شرق مقديشو، بسبب تقدم الميليشيات الإسلامية. وانتقل معظم المشردين إلى أحياء أخرى داخل مدينة مقديشو أو إلى ضواحيها. كما أن الآلاف من سكان المدينة الذين ما زالوا يقيمون في مواقع إيواء المشردين داخليا خارج مقديشو، مترددون في العودة إلى ديارهم أو متخوفون من ذلك، إذ يثنيهم عن العودة انعدام إمدادات المياه ومرافق الصرف الصحي والخدمات الصحية، إضافة إلى خطر تجدد القتال في مقديشو. وقد رأى بعض هؤلاء منازلهم وهي تُدمَّر أو تُنهَب، كما أنهم يخشون أخطار الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة التي تنتشر في مختلف أنحاء العاصمة. أما البعض الآخر، فهم ضحايا نزاعات سابقة بعد أن انتزعوا من مستوطنات المشردين داخليا في مقديشو، وليست لديهم بيوت يعودون إليها.

٧٨ - وبالنظر إلى انعدام الأمن عموما وإلى المساعدة المحدودة المتاحة في مقديشو، فمن غير المتوقع أن يعود المشردون بأعداد كبيرة. وبناء على ذلك، فإن الوكالات الإنسانية ستواصل تقديم المساعدة بمستواها الحالي، وخصوصا في ممر أفغويي وفي المناطق الوسطى.

٧٩ - وقد استمر تقديم الدعم إلى نحو ٠٠٠ ٥٨٠ من المشردين داخليا في ممر مقديشو - أفغويي خلال الربع الأخير من عام ٢٠٠٨. وقدم برنامج الأغذية العالمي حصص إعاشة شهرية لصالح ٠٠٠ ٤٠٠ نسمة. وقامت اليونيسيف وشركاؤها بنقل كميات يومية من المياه المأمونة على متن شاحنات وتحسين ظروف الصرف الصحي وتعزيز وسائل النظافة الصحية لصالح ٠٠٠ ١٨٠ من المشردين داخليا ومجتمعاتهم المضيفة. وفي نفس الوقت، تدعم اليونيسيف إنشاء شبكات الإمدادات المائية الدائمة لتحل محل النقل عبر صهاريج الشاحنات التي تفتقر إلى الطابع المستدام.

٨٠ - كما واصلت اليونيسيف، عبر المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية، تقديم خدمات التعليم في حالة الطوارئ لصالح الأطفال الذين يعيشون في المستوطنات الواقعة على طول ممر أفغويي وفي ضواحي مقديشو. وفي تلك المناطق، استفاد من التعليم أكثر من ٠٠٠ ٧ طالب جديد من المشردين داخليا (٤٠٠ ٣ منهم من الفتيات) بفضل توفير ٤٣ فصلا دراسيا إضافيا (في شكل مبان تقليدية وخيام). وإجمالا، فقد سُجّل نحو ٠٠٠ ١٤ طالب جديد من المشردين داخليا في مدارس الطوارئ في أفغويي ومقديشو في عام ٢٠٠٨، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ٢٠٠ في المائة في معدلات التسجيل مقارنة بعام ٢٠٠٧.

٨١ - وبلغت نسبة الموارد المالية المعبأة، حتى كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، في إطار النداء الإنساني لعام ٢٠٠٨ لصالح الصومال ٧١ في المائة من الهدف المتوخى. وبنهاية عام ٢٠٠٨، كان صندوق الاستجابة الإنسانية قد خصص أكثر من ١٤ مليون دولار لتمويل ٥١ مشروعا، ٦٢ في المائة منها تم تنفيذه بواسطة منظمات غير حكومية صومالية محلية، إما بطريقة مباشرة أو بالشراكة مع منظمات دولية. وخُصّص نحو ١١,٧ مليون دولار من أموال الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ لصالح الصومال في عام ٢٠٠٨، وذلك لتمويل عمليات حيوية عاجلة في مجالات المياه والصرف الصحي والتغذية والصحة واللوجستيات ودعم سبل المعيشة من أجل المشردين داخليا والسكان المعوزين.

٨٢ - ويسعى النداء الموحد لصالح الصومال لعام ٢٠٠٨، الذي بدأ تنفيذه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، إلى توفير المساعدة والحماية بصورة عاجلة لنحو ٣,٢ مليون شخص، بمن فيهم أكثر من مليون مشرد من مقديشو ومناطق أخرى في جنوب وسط الصومال. ولا يعبر توسيع نطاق نداء الصومال وزيادة حجمه التمويلي من ٦٦٢ مليون دولار في عام ٢٠٠٨ إلى ٩١٨ مليون دولار في عام ٢٠٠٩ عن الزيادة الفادحة التي طرأت على عدد المحتاجين فحسب، بل يعكس أيضا الارتفاع الشديد في أسعار السلع الأساسية وتكاليف إيصالها إلى الصومال.

سابعا - حقوق الإنسان وحماية المدنيين

٨٣ - ما زال يساورني القلق إزاء حقيقة أنه رغم ما يُحرز من تقدم سياسي، فإن عمليات القتل التي تستهدف الأشخاص ذوي الصلة بالحكومة الاتحادية الانتقالية أو اتحاد المحاكم الإسلامية أو الأمم المتحدة أو منظمات المجتمع المدني ما زالت متواصلة. ولذلك، فإنني أناشد السلطات، وهي بصدد إنشاء قوة انتقالية متكاملة وقوات شرطة موسعة، أن تكفل احترام حقوق الإنسان بسبل شتى منها اتخاذ تدابير لحماية المدنيين وإخضاع مرتكبي الانتهاكات للمساءلة.

٨٤ - ومنذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، تلقى مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال تقارير تفيد بوقوع ١٠ حوادث قتل استهدفت أشخاصا من بينهم نائب وزير شؤون المصالحة، وعضو في لجنة المصالحة الوطنية، وأحد نشطاء المجتمع المدني. كما أن جميع أطراف النزاع ما زالت تنتهك حرية التعبير. ففي ١ كانون الثاني/يناير، أُطلقت النار عن قرب على صحفي في ضواحي مقديشو، ويُزعم أن مطلقي النار ينتمون إلى ميليشيا لها صلة بمسؤولين كبار في الحكومة الاتحادية الانتقالية. كما أن مدير إذاعة القرن الأفريقي (Radio HornAfrik) أُردي قتيلا بالرصاص في ٣ شباط/فبراير بينما كان في طريقه إلى مؤتمر صحفي دعت إلى عقده حركة الشباب. وأُغلقت منابر إعلامية في كيسمايو في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وما زال الصحفيون عرضة للتخويف والاعتقالات التعسفية وعمليات الاحتجاز وإصدار الأحكام في حقهم دون مراعاة الأصول القانونية.

٨٥ - وأثناء الشهرين اللذين أعقبا إعلان إثيوبيا سحب قواتها من الصومال، ازدادت بشكل حاد التقارير التي تفيد بمقتل مدنيين إما جراء تبادل النيران أو خلال الهجمات العشوائية. وقُتل في سبع حوادث مدنيون، زُعم أنهم كانوا على صلة بالقوات الإثيوبية من بينهم مترجمون ونساء كن يبعن الأغذية للجنود، وفي حادثة وقعت عام ٢٠٠٩، أدى انفجار سيارة مفخخة كانت تستهدف بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى مقتل نحو ٢٠ شخصا، من بينهم نساء وأطفال. وقد رفضت البعثة الاتهامات الموجهة إليها بأنها قتلت، لأغراض الانتقام، ٥ مدنيين خلال ردها على إطلاق النيران. وفي ٢ شباط/فبراير، قُتل ما لا يقل عن ١٣ شخصا، يعتقد أن معظمهم كانوا من المدنيين، وذلك لدى انفجار قنبلة أخرى استهدفت البعثة تبعه تبادل لإطلاق النيران. وشكلت البعثة مجلسا للتحقيق في ما إذا كانت قواتها قد استخدمت القوة المفرطة على النحو المدّعى به في بعض التقارير.

٨٦ - وقد ارتكبت معظم الانتهاكات والاعتداءات، في جو من الإفلات من العقاب. وشدد ممثلي الخاص مرارا على ضرورة وضع حد لحالة الإفلات من العقاب هذه على أن يشمل ذلك الاعتداءات السابقة والحالية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، نظم مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال، بدعم من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، حلقة عمل للجنة الرفيعة المستوى دامت يومين بشأن مسألتي العدالة والمصالحة. وقد توجت باتفاق على إنشاء فريق عامل مشترك لبحث إمكانية تشكيل لجنة تحقيق أو محكمة خاصة أو آلية أخرى. ورغم أن الفريق العامل لم يبدأ العمل بعد، فقد شكل الاتفاق خطوة هامة لبدء المشاورات بشأن هذه المسألة الجوهرية.

٨٧ - وعلى الرغم من الوضع الأمني الشديد الصعوبة على الأرض، يواصل المدافعون عن حقوق الإنسان في الصومال بذل أنشطتهم لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وعقدت عدة

منظمات فعاليات بمناسبة الذكرى الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ومُنحت منظمة غير حكومية تدافع عن حقوق المرأة هي ''انقذوا نساء الصومال وأطفاله'' جائزة حقوق الإنسان في السويد، ومُنحت منظمة أخرى مثيلة لها هي منظمة تنمية قدرات المرأة جائزة حقوق الإنسان في فرنسا.

٨٨ - ويصعب رصد انتهاكات حقوق الطفل في الصومال، وبخاصة رصد حالات تجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاع المسلح والإبلاغ عنها. وعقب تهديدات بالقتل أطلقت في شهري تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠٠٨، بدأ المعنيون برصد هذه الحالات يخشون على حياتهم إذا ما أعدوا تقارير عن أنشطة تجنيد الأطفال. وفي كانون الأول/ديسمبر، كُشف عن تجنيد عشرة غلمان وعن استخدامهم في النزاع المسلح أو في أنشطة الحراسة الأمنية. وفي حين أن ثلاثة منهم قد تلقوا المساعدة مما أمكنهم التخلي عن المهام التي أسندت إليهم وثلاثة آخرين لاقوا حتفهم، تم بالنسبة لاثنين منهم إدانة تجنيد الأطفال علنا، وفي حالة أخرى تم تزويد الصبي المعني بالدعم النفسي والاجتماعي. وفي الفترة بين تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، أعد ٥٥ تقريرا عن أطفال قتلوا في النزاع، وقع معظمهم ضحية لتبادل إطلاق النيران ولأعيرة نارية عشوائية، بينما شوه ٥٩ طفلا آخرين. وفي الفترة نفسها، وردت أنباء عن اغتصاب ٤٠ فتاة، حصلت ١٨ منهن على المساعدة الطبية في مراكز طبية أو من جانب مساعدي توليد، وزودت ١٠ آخريات بالدعم النفسي/الاجتماعي، وأحيلت ١٧ حالة إلى الشرطة و/أو إلى النظام القانوني العرفي. ولكن لم تفض إحالة بعض حوادث الاغتصاب إلى النظام القانوني العرفي إلى نتائج مرضية، فقد اتهمت بالخيانة الزوجية فتاة كانت قد تعرضت للاغتصاب وعوقبت بالرجم حتى الموت على مرأى حشد من الناس، وأجبرت فتيات آخريات على الزواج من مغتصبيهن. وأثناء هذه الفترة، تعرض الشركاء العاملون في مجال حماية الأطفال، ولا سيما في ممر أفغويي وكيسمايو، لاعتداءات الميليشيا. وقد ارتكبت جميع هذه الانتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في غمار جو من الإفلات التام من العقاب.

٨٩ - وفي الفترة من ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر، قام الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في الصومال بزيارته الميدانية الثانية إلى منطقة القرن الأفريقي دون الإقليمية وإلى اليمن لكي يطلع مجلس حقوق الإنسان في دورته العاشرة على آخر التطورات المتصلة بالصومال. ولكن نظرا للوضع الأمني لم يستطع زيارة الصومال وركز بدلا من ذلك على بلدان الجوار، بما في ذلك كينيا وجيبوتي واليمن، حيث تحدث إلى اللاجئين الصوماليين الواصلين حديثا. وسيتم إطلاع مجلس حقوق الإنسان على نتائج التقرير في ٢٥ آذار/مارس ٢٠٠٩.

٩٠ - وأسندت إلى وحدة حقوق الإنسان التابعة لمكتب الأمم المتحدة السياسي في الصومال، على صغر حجمها، ولاية هامة في مجالي رصد حالة حقوق الإنسان وحماية هذه الحقوق، وذلك وفقا لقرار مجلس الأمن ١٨١٤ (٢٠٠٨) الذي طلب إلى الأمين العام أن ينشئ آلية فعالة في إطار مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال لرصد وتعزيز حماية حقوق الإنسان في الصومال. وأعيد التأكيد في قرار مجلس الأمن ١٨٦٣ (٢٠٠٩) على ضرورة احترام جميع القوات والأطراف لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، إلى جانب حماية المدنيين. كما نفذت وحدة حقوق الإنسان عدة بعثات في أنحاء مختلفة من الصومال وهي توفر أيضا الدعم الفني للجنة الأمنية المشتركة واللجنة الرفيعة المستوى التي أنشئت بموجب اتفاق جيبوتي وترأسها الأمم المتحدة. وتتمثل المهمة الرئيسية للجنة الرفيعة المستوى في مواجهة التحديات المتصلة بالقضايا السياسية وبمسألتي العدل والمصالحة وفي عقد مؤتمر لبحث تلك القضايا.

ثامنا - الأنشطة التنفيذية لدعم السلام

بناء المؤسسات

٩١ - واصلت الأمم المتحدة تقديم الدعم إلى الصومال في مجال تطوير المؤسسات وبناء القدرات. وتم توحيد هذا الدعم ليقدم منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ في شكل إطار واحد وشامل تحت اسم ''مشروع تطوير المؤسسات في الصومال''. ويركز هذا المشروع على أربعة مجالات للدعم هي: عمليات صنع السياسات وسنّ القوانين؛ وإعداد الميزانية وإدارة الأموال العامة؛ وتنمية الموارد البشرية؛ ودعم الهياكل الأساسية.

٩٢ - وفي إطار مشروع مجموعة الأعمال الأولية، الذي يستهدف توفير الوسائل العملية الحيوية للمؤسسات الاتحادية الانتقالية لتمكينها من تأدية المهام الكبرى وتقديم الإسهامات ذات الأولوية والاضطلاع بولايتها وفقا لأحكام الميثاق الاتحادي الانتقالي، واصلت الأمم المتحدة إصلاح مبنيين حكوميين في مقديشو، هما مبنى مكتب رئيس الوزراء ومبنى كلية الشرطة، كما قدمت الدعم إلى مسؤولين حكوميين بارزين من أجل السفر داخل البلد وإلى الخارج. وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، تعذر في إطار المشروع كفالة دفع المرتبات إلى هؤلاء المسؤولين وهو ما يشكل أحد عناصر الدعم الكبرى، ويعود ذلك إلى القيود التي فرضتها بعض الجهات المانحة الرئيسية للمشروع. غير أن الأموال التي وردت من حكومتي النرويج والسويد استخدمت لسداد الرواتب المتأخرة التي لم تدفع عن الشهور السابقة.

٩٣ - كما واصلت الأمم المتحدة دعم عملية إعداد الدستور، جنبا إلى جنب مع شركائها على الصعيدين الوطني والدولي. ونظمت سلسلة من حلقات العمل لبناء القدرات للجنة

الدستورية الاتحادية المستقلة. وأثناء حلقات العمل التي عقدت، تم استعراض دستور كل من عامي ١٩٦٠ و ١٩٩٠، على ضوء نصوص الميثاق الاتحادي الانتقالي لعام ٢٠٠٤، وتمت المقارنة بينهما لوضع الأسس لإعداد خارطة طريق تعرض الخيارات التي قد يُنظر في إدراجها في دستور جديد. وعقد في نيروبي في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ مؤتمر في هذا الشأن بعنوان ''الفيدرالية واللامركزية: خياران للصومال''. وضم هذا المؤتمر نحو ٢٠٠ صومالي من بينهم خبراء في القضايا الدولية والوطنية، وصوماليون من المهجر وسياسيون بمن في ذلك أعضاء في المعارضة، من أجل حوار حول مستقبل الصومال تشارك فيه قاعدة عريضة من المعنيين. وشاركت في هذا المؤتمر شخصيات بارزة من بينها رئيس الوزراء السابق، نور حسن حسين، ورئيس اللجنة المركزية للتحالف من أجل إعادة تحرير الصومال، شريف حسن شيخ آدن. وانبثقت عن المؤتمر توصيات رئيسية بشأن مسار المستقبل. وساعدت الأمم المتحدة أيضا وزارة الشؤون الدستورية والاتحادية في صياغة مشروع القانون الذي سيتم بموجبه إنشاء لجنة الانتخابات الصومالية واللجنة الحكومية المعنية بالحدود وترسيمها.

الإدارة المحلية والخدمات اللامركزية اللازمة لتوفير المياه المأمونة والتثقيف في مجال الصرف الصحي والنظافة الصحية

٩٤ - يجري تنفيذ الأنشطة في مجالات الإدارة المحلية والخدمات الأساسية وتقديم المساعدة إلى المشردين داخلياً على نحو متزايد من خلال برامج الأمم المتحدة المشتركة. ويعد برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة اليونيسيف، ومنظمة العمل الدولية، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية شركاء في البرنامج المشترك المتعلق بالإدارة المحلية ولامركزية تقديم الخدمات الذي بدأ أعماله في نيسان/أبريل ٢٠٠٨ من أجل تنسيق أنشطة الأمم المتحدة ذات الصلة لغاية ٢٠١٢. وتبذل الأمم المتحدة قصارى جهودها لكفالة اعتماد وتوسيع التجارب الشديدة الإيجابية لبرنامج التنمية الحضرية في الصومال، والدروس الكثيرة المستفادة والشراكات المنشأة في إطار البرنامج المشترك لصالح الشعب الصومالي.

٩٥ - وقد تم التعاقد على الأعمال اللازمة من أجل توسيع شبكة الإمداد بالمياه في بوساسو التي تخدم عدداً من السكان يقدر بنحو ١٢٠ ٠٠٠ نسمة، وإعادة تأهيل شبكة المياه في بايدوا (التي ستخدم ٤٠ ٠٠٠ نسمة) كما بدأ تنفيذها. وأنجزت أعمال إعادة تأهيل شبكة المياه في بربرة، مما يسّر تعزيز حصول ١٢ ٠٠٠ من سكان البلدة على مياه الشرب (زيادة الإمداد بنسبة ٣٠ في المائة). وبدأ كذلك العمل لإنشاء نظام للإدارة المستدامة، في إطار

شراكة بين القطاعين العام والخاص، من أجل شبكة المياه في بربرة، مع عقد حلقة عمل للأطراف صاحبة المصلحة في بربرة من ٢٠ إلى ٢٢ كانون الثاني/يناير. وقد أحرز إنشاء هيكل إداري مماثل لشبكة المياه في بيدوا تقدماً طيبا مع إنشاء مجلس للمياه وتشكيل شركة خاصة للمياه (وارجانا) وطرح أسهمها للجمهور.

٩٦ - وفي مناطق توغفير، وسناج، وأودال، وهرجيسة، والساحل، أعيد تأهيل خمسة أحواض مائية وأربعة آبار ضحلة آلية. وهي تخدم إجمالاً ٠٠٠ ٣٣ نسمة. وجهزت خمسة آبار ضحلة بالمحركات الشمسية وأصبحت توفر حالياً خدمات المياه الكافية لنحو ٠٠٠ ١٠ نسمة. واستفاد ما مجموعه ٥٠٠ ٧ تلميذ في ٣٠ مدرسة بجميع مناطق ''صوماليلاند'' من بناء المراحيض ومرافق غسل اليدين. وبشكل عام فقد تم تزويد ٦٠ مدرساً و ٦٠ لجنة تعليمية مجتمعية بالتدريب في مجال النظافة العامة والصرف الصحي داخل المدارس نفسها.

الأمن وسيادة القانون

٩٧ - في أعقاب إنفاذ قانون العدالة رقم ٢٠٠٧/٣٦ في صوماليلاند في نيسان/أبريل ٢٠٠٨، أفرج عن نحو ١٠٤ من الأطفال ممن تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ١٨ عاماً من ثمانية سجون في ''صوماليلاند'' يوم ٢١ تشرين الأول/أكتوبر. وكان هؤلاء الأطفال قد أودعوا في السجن بتهمتي التغيب عن المدرسة وعصيان الوالدين. وقد زود الأطفال، لدى الإفراج عنهم، بخدمات إعادة الدمج وبالملابس والطعام والإعانات وسبل النقل من أجل عودتهم إلى مجتمعاتهم، بواسطة مشروع العدالة للأطفال، وهو جهد مشترك تتولاه الأمم المتحدة.

٩٨ - واستمر توفير الدعم التقني والمتعلق ببناء القدرات للجنة الأمنية المشتركة، بما في ذلك إنشاء شرطة مهنية ذات أساس مدني للصومال وتنفيذ أحكام عملية السلام المتصلة بتشكيل قوة شرطة مشتركة. وفي أواخر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، نظمت الأمم المتحدة حلقة عمل للجنة الأمنية المشتركة بمشاركة رفيعة المستوى من جانب الحكومة الاتحادية الانتقالية والتحالف من أجل إعادة تحرير الصومال. وكان الهدف تزويد المشاركين بأمور شتى منها إدراك مشترك للمفاهيم الأساسية والمصطلحات والطرائق المتعلقة بوقف النزاع المسلح والشروع في التخطيط للترتيبات الأمنية الانتقالية.

٩٩ - كما عززت الأمم المتحدة دعمها بما يكفل إضفاء المزيد من الروح المهنية على وحدات الشرطة الخاصة في ''بونتلاند'' و ''صوماليلاند''.

١٠٠ -واستمر التواؤم بين المساعدة المقدمة في مجال إنفاذ القانون وبين الأنشطة الداعمة للعدالة والمراكز الإصلاحية. وتجددت اتفاقات المساعدة مع رابطة نساء ''صوماليلاند''، ومراكز تقديم المساعدة القانونية في مقديشو، ونقابة محامي ''صوماليلاند''، وكليات الحقوق في جامعات مقديشو، واللجان الاستشارية للشرطة في مقديشو. وفي الوقت نفسه، استمر تقديم الدعم لوزارات العدل في شكل هياكل أساسية وعمليات تدريبية.

الخدمات الأساسية: الصحة، بما في ذلك صحة الأم والطفل وبقاء الطفل والتعليم

١٠١ - في حين تأخر تنفيذ أيام صحة الطفل بسبب انعدام الأمن والقدرة المحدودة على الأرض، فقد بدأ العمل بها في ''صوماليلاند'' بتاريخ ٢٥ كانون الأول/ديسمبر، وهي عبارة عن مجموعة محلية من الخدمات الصحية الأساسية عالية الأثر يقصد إلى تقديمها على صعيد البلد كل ستة أشهر وتستهدف أكثر من ١,٥ مليون طفل دون الخامسة ومليون امرأة على الأقل في سن الإنجاب. والتحضيرات جارية لتنفيذ الحملة في ''بونتلاند'' وجنوب وسط الصومال، مع حلول شباط/فبراير، إذا سمحت الظروف الأمنية.

١٠٢ - وتتضمن الحملة تقديم المساعدة في مجالات تحصين الأطفال ضد الحصبة، والدفتيريا، والسعال الديكي، والتيتانوس، وشلل الأطفال؛ كما تضم مكملات فيتامين ألف؛ والتقييمات التغذوية؛ والتخلص من الديدان؛ وتوزيع أملاح الإماهة الفموية وأقراص تنقية المياه؛ وتشجيع الرضاعة الطبيعية؛ وتطعيم الفتيات والنساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ٤٩ عاماً بمصل توكسويد المضاد للتيتانوس.

١٠٣ - وخلال فترة التقرير، تلقى ٣٧٠ مدير مدرسة من مناطق باي وباكول وجيدو للتدريب على المعايير الدنيا للتعليم في حالات الطوارئ، وكذلك في إدارة وتنظيم المدارس، وعلم النفس، ونظم المعلومات التعليمية التي يستفيد منها أكثر من ٠٠٠ ٧٠ طفل. وقد جاء التدريب متكاملا مع جلسات مخصصة لتعزيز التوعية في مجالي التغذية وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وعلاوة على ذلك، خضع ٢٧٢ مدير مدرسة للتدريب في جامامي وجوبا الدنيا، فيما خضع ١٩١ مدرساً غير نظامي للتدريب في ميركا. وفي ''صوماليلاند'' و ''بونتلاند''، نظمت دورات تدريبية لمدة أسبوعين في مجال التربية والمهارات الإدارية لصالح ٢٠٠ مدرس في مجال التعليم غير النظامي و ٢٦٠ مدرساً نظامياً يستفيد من تعليمهم ٠٠٠ ١٨ طفل وشاب.

١٠٤ - وقد دعمت الأمم المتحدة إعادة تأهيل ثماني مدارس قرآنية في ''بونتلاند'' و ''صوماليلاند''، وهي تعمل على الارتقاء بجودة التعليم في هذه المدارس من خلال تدريب المدرسين الذين يستفيد من تعليمهم أكثر من ٩٠٠ تلميذ (بمن في ذلك ٣٨٠ فتاة). وعلاوة

على ذلك، جرى إمداد المدارس القرآنية الثمان بمواد التدريس والتعلم بما فيها الكتب المقررة واللوازم المدرسية.

سبل المعيشة والأمن الغذائي

١٠٥ - دعمت الأمم المتحدة وكالة المساعدات الإنسانية العاجلة وإدارة الكوارث في ''بونتلاند'' للاضطلاع بالتدريب على الاستعداد والاستجابة لحالات الطوارئ في الفترة من ١٢ إلى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، بمشاركة ٣٠ موظفا حكومياً وشركاء محددين من أجل فهم أفضل لأهمية الاستعداد والتخطيط للاستجابة في حالات الكوارث والطوارئ في ''بونتلاند''. وتدرب المشاركون أيضاً على الميثاق الإنساني والمعايير الدنيا للاستجابة في حالات الكوارث وعلى الالتزامات الأساسية لمنظمة اليونيسيف لصالح الأطفال في حالات الطوارئ. وأسفر ذلك عن إنشاء لجان فرق عمل معنية بخطة الاستجابة والاستعداد في حالات الطوارئ، مع تحديد عضويتها واختصاصاتها على جميع المستويات (الوطنية والإقليمية والمحلية)، وجرى استعراض أدوات التقييم السريع وتنقيحها حسب الحاجة، وأعدت كذلك مشاريع خطط ''بونتلاند'' للاستعداد والاستجابة في حالات الكوارث التي تركز على تأمين الخدمات الأساسية.

١٠٦ - كما وفرت الأمم المتحدة وظائف قصيرة الأجل لأكثر من ٠٠٠ ٢١ عامل في جنوب وسط الصومال خلال الأشهر الثلاثة الماضية، مما يعادل حوالي ٠٠٠ ٦٠٠ يوم عمل. وأكثر من ٣٥ في المائة من العمال هم من النساء، و ٢٥ في المائة من المشردين داخلياً. وجرى توفير فرص العمل هذه بفضل ما تم من إعادة تأهيل وتحسين القائمين على كثافة اليد العاملة للهياكل الأساسية والاجتماعية والإنتاجية التي تنوِّع بدورها سبل كسب الرزق للمجتمعات. ويجري تنفيذ هذه التدخلات من خلال شراكة مع المنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية المحلية في حين تكفل الشركات المحلية الخاصة عمليات الرصد والمراقبة.

فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والعنف الجنسي ضد المرأة

١٠٧ - يجري تنفيذ مبادرة (من المرأة إلى المرأة) المتعلقة بالوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية ومرض الإيدز للنساء والفتيات في ثماني مناطق في جنوب وسط الصومال. وتتمثل الأهداف الأساسية للمبادرة في بناء المعارف والمهارات والتخفيف من وصمة العار وتوفير الرعاية والدعم والعلاج للأشخاص المتعايشين مع الإصابة بفيروس نقص المناعة ومرض الإيدز، ولا سيما النساء والفتيات المستضعفات. وفي الفترة من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، جرى الاتصال بنحو ٨٢٥ ٥ امرأة وفتاة من خلال ٢٢١

منتدى عن التوعية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية ومرض الإيدز، بهدف تحسين وعيهن ومهاراتهن في مجال الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز. وعلاوة على ذلك، نظمت زيارات إلى ٢٤٢ أسرة معيشية حيث تم الاتصال بـ ٩٦٧ ١ فرداً من أفرادها مع تزويدهم بالمعلومات الأساسية بشأن الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز بشأن التربية الأسرية، بما في ذلك النظافة الصحية والصرف الصحي وصحة الأم والطفل.

تاسعا – ملاحظات

١٠٨ - يشجعني تصميم الصومال، شعبا وقادة، على مواصلة عملية المصالحة وقد جاء توسيع عضوية البرلمان وما تبع ذلك من انتخاب سلمى لشيخ شريف شيخ أحمد رئيسا جديدا مؤقتا ليمثل دليلا واضحا على التزام الأطراف بالمضي قدما نحو المصالحة الوطنية. وخلال تهنئتي للرئيس أحمد فقد دعوته في الوقت نفسه إلى ترك الباب مفتوحا أمام مشاركة مجموعات أخرى ما زالت حتى الآن خارج عملية جيبوتي.

١٠٩ - ويسرني في هذا الصدد، أن أنوه بأن الرئيس أحمد قد أعرب فعلا عن عزمه التواصل مع تلك المجموعات المعارضة لعملية جيبوتي. وقد شجع ممثلي الخاص، وكذلك القادة الإقليميون، والقادة الدينيون ومشايخ العشائر الصوماليون، وسائر أطراف المجتمع الدولي تلك المجموعات أيضا على اغتنام الفرصة والانضمام إلى الجهود الدولية الساعية إلى تحقيق السلام في الصومال. ولهذا، فإني أحث شعب الصومال بأجمعه على التحلي بروح الصفح والتراضي ونسيان الماضي من أجل تحقيق السلام والمصالحة.

١١٠ - والحق أن تحديات كثيرة تترصدنا. وما النزاع المتأجج بين القوى المؤيدة للسلام والقوى المعارضة له إلا مثال واحد على تلك العقبات. وما زالت ظروف عدم الاستقرار التي نتجت عن الاقتتال وعن حوادث الخطف المستمرة وعن سيادة حالة عامة من الخوف تعيق فعالية إيصال المساعدات الإنسانية إلى الكثير من الأشخاص المحتاجين لها. ولهذا، فإني أثني على جميع المنظمات والأفراد القائمين على إيصال المساعدة الإنسانية في ذلك البلد، فهم يواصلون النهوض بمسؤولياتهم وسط بيئة شديدة الخطورة والتوتر. وأود أن أؤكد لهم أن المجتمع الدولي يدرك تماما التضحيات الهائلة التي يقدمونها سعيا منهم إلى تحسين حياة الكثيرين ممن يعانون في الصومال.

١١١ - كما يشجعني، في هذا الصدد، استجابة المجتمع الدولي في مكافحة آفة القرصنة قبالة سواحل الصومال. وعلى الرغم من أن مشكلة القرصنة لن تنتهي دون التوصل إلى حل شامل لأزمة البلد السياسية والأمنية، فقد أدت الجهود الدولية الحالية إلى التخفيف من جراء

تلك الآفة. ويبقى على المجتمع الدولي أن يوفر القيادة والموارد اللازمة للمساعدة على تحقيق الاستقرار في الصومال. وإنني أناشد الجهات المانحة تقديم هذه الموارد فورا لدعم الجهود التي تبذلها الأطراف حاليا لإنشاء قوة أمنية مشتركة وآلية حكومية فعالة. فمن شأن ذلك أن يساعد على القضاء على ما تشكله القرصنة من تهديد مستمر مما يعيق تدفق المساعدات الإنسانية إلى جزء كبير من السكان ممن هم في أمّس الحاجة إليها.

١١٢ - ويساورني قلق عميق إزاء حالة حقوق الإنسان في الصومال التي لا تزال تحفها المخاطر، ولا سيما في سياق النزاع المتواصل. فهذه الحالة الصعبة تنعكس سلبا على حياة المدنيين، بمن فيهم الأطفال والفئات المستضعفة الأخرى. وأكرر دعوتي لجميع الأطراف وقف أعمال العنف، بما في ذلك انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وأرحب أيضا بالاتفاق الذي توصلت إليه اللجنة الرفيعة المستوى بإنشاء فريق عامل للنظر في إمكانية تشكيل لجنة للتحقيق في حالات الإفلات من العقاب واقتراف الأذى.

١١٣ - وأرحب أيضا بإكمال إثيوبيا سحب قواتها من الصومال، تنفيذا لاتفاق وقف إطلاق النار. وتأتي مواصلة العناصر المعادية للسلام الأعمال المسلحة مع انسحاب القوات الإثيوبية لتوضح أن هذه المجموعات لا تملك برنامجا جادا اللهم إلا السعي إلى نشر الدمار بين صنوف السكان الأبرياء. وأود، في هذا الصدد، أن أعرب عن تقديري لبعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال على الالتزام الذي تظهره قواتها في مواصلة عملياتها في الصومال في ظروف بالغة الصعوبة. كما أود أن أؤكد لعناصر هذه البعثة أن التضحيات التي يقدمونها لم تذهب هباء. وأدعو الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي التي تعهدت بالمساهمة بقوات إلى الشروع بترتيبات نشر قواتها دون مزيد من التأخير. وأدعو، في الوقت نفسه، المجتمع الدولي إلى توفير الموارد في الأجلين القصير والطويل على السواء دعما لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

١١٤ - ويشكل الدعم المقترح تقديمه لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وكذلك المساعدة المقدمة في مجال بناء مؤسسات الأمن وسيادة القانون في الصومال، إلى جانب الجهود المبذولة من جانب ممثلي الخاص على الجبهة السياسية والأنشطة الجارية التي يقوم بها فريق الأمم المتحدة القطري، عناصر رئيسية في استراتيجية شاملة للأمم المتحدة لمعالجة الأزمة في الصومال. وتتمثل الأهداف الرئيسية للنهج الاستراتيجي في ما يلي: (أ) تمكين بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال مواصلة عمليتها، وبلوغ قوامها الكامل المأذون به المؤلف من ٨ ٠٠٠ من القوات و ٢٧٠ من أفراد الشرطة مع الارتقاء بوحداتها لكي تستوفي معايير الأمم المتحدة؛ (ب) تزويد بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والمؤسسات الأمنية الصومالية

بالقدرة على إيجاد الحد الأدنى من الأمن بما يكفل نقل عملية جيبوتي للسلام ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع إلى الصومال؛ (ج) تهيئة بيئة تخفف من حدة التحديات والمخاطر التي تواجه فريق الأمم المتحدة القطري وغيره من الأطراف الفاعلة في ميدان المساعدة الإنسانية التي تعمل حاليا في مقديشو، وتعزيز احترام حقوق الإنسان.

١١٥ - ويمثل ذلك نهجا جديدا لدعم عملية السلام الناشئة. ويتطلب تنفيذ هذه الاستراتيجية الجديدة قيام شراكة قوية فيما بين منظومة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء والأطراف الصومالية. ووفقا لما طلبه مجلس الأمن بموجب قراره ١٨٦٣ (٢٠٠٩)، فإنني أعتزم عقد مؤتمر للمانحين في الأيام المقبلة التماسا للتبرعات للصناديق الاستئمانية من أجل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وبناء قدرات المؤسسات الصومالية، وأطلب إلى الدول الأعضاء أن تساهم بسخاء في هذا الصدد. كما أشجع الدول الأعضاء على مواصلة دعم أنشطة بناء السلام في ''صوماليلاند'' و ''بونتلاند''.

١١٦ - وأتصور أن تؤدي الخطوات المبينة في رسالتي المؤرخة ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ (S/2008/804)، وبدعم من جميع الشركاء، إلى نقل الصومال إلى مرحلة يتاح معها الإفادة من نشر عملية متعددة الأبعاد لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة تخلف بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، مع توسيع نطاق العمليات لتتجاوز مقديشو والتعاون مع شركاء آخرين لبناء الدولة الصومالية. ومن المهم في هذا الصدد، توفير كافة الشروط اللازمة لكي تكون عملية حفظ السلام فعالة. وفي نفس الوقت، ألاحظ أن المجلس لم يتخذ بعد قرارا بنشر عملية لحفظ السلام، وأنه لا يزال ثمة شكوك فيما إذا كان حفظ السلام هو الأداة الصحيحة لدعم العملية السياسية في الصومال. وعلى النحو المطلوب في القرار ١٨٦٣ (٢٠٠٩)، أعتزم تقديم مزيد من المشورة والتوصيات بشأن نشر عملية لحفظ السلام بحلول ١٥ نيسان/أبريل. وفي غضون ذلك، ستواصل الأمانة العامة استكمال خطة الطوارئ وصقلها من أجل عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة ضمن إطار عملية تخطيط البعثات المتكاملة.

١١٧ - أما الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي فيلزم أن يكملها الشعب الصومالي نفسه. ففي نهاية المطاف، تقع المسؤولية الأولى عن تحقيق السلام والاستقرار الدائمين على عاتق الأطراف وسائر الشعب الصومالي، سواء كانوا يعيشون ضمن الحدود أو كانوا حاليا في المهجر. ومن ثم يشجعني التزام الأطراف وبعض القادة المحليين بقضية المصالحة الوطنية. كما أحث الإدارة الصومالية الجديدة على ألا تدخر جهدا في إنشاء هياكل فعالة للحكم، بتوطيد دعائمها بشكل كامل داخل الصومال لإعادة الاستقرار والمضي قدما نحو ترسيخ

المكاسب التي حققتها من خلال عملية جيبوتي. وما زالت الأمم المتحدة وبقية المجتمع الدولي على استعداد لمساعدة الأطراف في سعيها لتحقيق المصالحة الوطنية.

١١٨ - وأخيرا، أود أن أعرب عن تقديري العميق لممثلي الخاص أحمدو ولد عبد الله، الذي ما فتئ يعمل دون كلل للنهوض بقضية السلام والمصالحة فيما بين قطاعات الشعب الصومالي. وأتوجه أيضا بتحية تقدير إلى جميع الموظفين، الدوليين والوطنيين على السواء، الذين يعملون تحت ظروف صعبة لمصلحة السلام. وأهيب بالشعب الصومالي وبالدول الأعضاء أن يواصلوا تقديم دعمهم الثابت وتعاونهم المستمر لممثلي الخاص.